الأغلاط اللغوية

بين الصحيح والفصيح

"مباحث لغوية من وحي مجالسة علماء كبار

من ٢٤/٧/١٤٣٧هـ - ٢٥/٠٨/١٤٤٢هـ

جمعها

عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وحده والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه أما بعد:

فقد امتن الله عليَّ بمجالسة علماء كبار محبين للعربية، كارهين للحن، وقد بدأت علاقتي بالهيئة الشرعية لمصرف الراجحي بتكليفي بعدد من البحوث من شهر رجب سنة ١٤٢٧هـ، ثم حضرت بعض الاجتماعات للجنة التنفيذية، مع الحضور المتقطع لأمانة الهيئة الشرعية، وعرض أول بحث لي في الاجتماع ذي الرقم ١٤١ في ١٤٢٧/٨/٢٠هـ، ثم أكرمتني الهيئة الشرعية بالإذن لي بحضور الاجتماعات وتم التعاقد معي وكان أول اجتماع حضرته مستشاراً متعاوناً هو الاجتماع ذي الرقم ١٤٤ بتاريخ ١٤٢٧/١٠/٩هـ، إلى أن تم التعاقد الرسمي بعد عيد الأضحى سنة ١٤٢٧هـ.

وقد كانت الهيئة الشرعية حريصة على البعد عن اللحن، وأن تكون القرارات والتوجيهات والبحوث ومذكرات العرض على أفصح الألفاظ، ولذا فقد كنت أقيد الفوائد أثناء النقاش، وأبحث المسائل المشكلة والمثارة من أعضاء الهيئة حتى تحصل لي منها عدد جيد يستحق النشر ليعم النفع بتلك التصويبات.

وقد كنت أعرض بعض المسائل على بعض الزملاء المختصين في العربية من أمثال أبي مالك العوضي والدكتور خالد النملة، وأبحث عددا منها في الكتب الورقية والإلكترونية.

كما أن أحد المشايخ أثني على بعض الكتاب فلخصت ما يهم المستشار الشرعي منها ووضعته في موضعه من هذا البحث، إضافة إلى فوائد من الشيخ أحمد سالم ولد عدود الشنقيطي – رحمه الله – في لقاء تلفزيوني قديم، وفيه تحقيق مفيد.

وليعلم القارئ أن بعض الألفاظ تدور بين الفصيح والأفصح، وبين الصحيح والفصيح، وبعضها من الخطأ المحض، إلا أنه لانتشاره قد يغفل عنه بعض الكتبة.

كما أؤكد أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة يجنح إلى تصحيح بعض الاستعمالات لغرض التيسير وللتوسع في القياس، وهذا المنهج غير مرضي لدى المختصين.

وقد وضعت مقدمة في بيان أهمية العربية للمتعلم والمتفقه والمفسر وطالب علم الحديث، وما ورد عن السلف من ذم اللحن واستقباحه من الصغار قبل الكبار.

وأعتذر للقارئ من أي خطأ تطبيعي، أو موضع يجدر التعليق عليه وتحقيقه، فلست من هذا الباب في شيء، وإنما أنا متطفل على علم العربية، ويكفيني شرفاً عشقي للعربية، ومحبتي لعلمائها، وحرصي على استقامة الكتابة واللفظ من أي لحن أو خطأ. علما بأن الكتاب مسودة لم يراجع، وهو بين يدي الزملاء، وأستغفر الله من الأغلاط والأخطاء.

وقد انتظم هذا الجمع في عدد من المباحث:

المبحث الأول: أهمية تعلم العربية وذم اللحن

المبحث الثاني: مسائل التصحيح اللغوي

المبحث الثالث : تلخيص أهم التصويبات اللغوية مما يشيع عند الباحثين من كتاب قل ولا تقل لجواد علي

المبحث الرابع : من التصويبات اللغوية لشيخنا الشيخ عبدالله العقيل – رحمه الله –

المبحث الخامس : نتف من التصويبات اللغوية المتناثرة مما سمعته من المشايخ ووجدت أصله في كتاب: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة وكتاب: الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني

المبحث السادس : من التصويبات اللغوية للعلامة الشيخ محمد سالم ولد عدود الشنقيطي – رحمه الله –

والله نسأل أن يوفقنا لصالح القول والعمل، وأن يهدينا لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إنه سميع قريب مجيب.

وكتب: عبدالعزيز بن سعد الدغيثر

asd9406@gmail.com

٠٥٠٥٨٤٩٤٠٦

المبحث الأول: أهمية تعلم العربية وذم اللحن

من المقرر لدى العلماء أن من شروط الاجتهاد معرفة اللغة العربية، فقد ذكروا:

١- أن يكون الباحث الفقيه لديه الملكة لفهم النصوص الشرعية، بمعرفته للعلوم العربية. قال الإمام ابن تيمية – رحمه الله -:" إن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية"[١]. كما لا بد أن يعرف دلالات الألفاظ وما قرره علماء الأصول، وبالغ الرازي – رحمه الله – فجعل معرفة الأصول أهم العلوم للمجتهد، واستحسنه الشوكاني، وقال الجويني – رحمه الله -: وعلم الأصول أصل الباب، حتى لا يقدم مؤخرا ولا يؤخر مقدما ويستبين مراتب الأدلة والحجج[٢]. ومن أهم مباحث علم الأصول معرفة القياس الذي قال عنه الأسنوي – رحمه الله -: لا بد للمجتهد من معرفة القياس

---

١ الاقتضاء ٤٧٠/١.

٢ المستصفى ٣٥٢/٢ والذخيرة/١٣٧ وإرشاد الفحول ١٠٣٢/٢ والبرهان ٨٧٠/٢ والمحصول ٢٥/٦ وشرح مختصر الروضة ٥٨٠/٣ وشرح مختصر التحرير ٤٦١/٤ والإحكام للآمدي ١٦٣/٤ والمهذب ٢٣٢٤/٥.

ومعرفة شرائطه المعتبرة، لأنه قاعدة الاجتهاد والموصل إلى تفاصيل الأحكام التي لا حصر لها[١]. ومن أهم مباحث الأصول مسائل النسخ، وقد قرر الإمام السيوطي – رحمه الله – أن المتفق عليه في نسخ الكتاب نحو عشرين آية وفي السنة ما دون العشرة وهما محفوظان[٢]. ويدخل في العلم بالأصول إدراك مقاصد الشريعة، ولم يبعد الشاطبي رحمه الله حين جعل هذا الشرط أول شرطي بلوغ مرتبة الاجتهاد فقال: إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين، أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والشرط الثاني: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها"[٣].

٢- وقال الشوكاني – رحمه الله -أيضا في البدر الطالع: والذي أدين الله به أنه لا رخصة لمن علم من لغة العرب ما يفهم كتاب الله بعد أن يقيم لسانه بشيء من علم النحو والصرف وشطر من مهمات كليات أصول الفقه في ترك العمل بما يفهمه من آيات الكتاب العزيز، ثم إذا انضم إلى ذلك الاطلاع على كتب السنة المطهرة التي جمعها الأئمة المعتبرون كالصحيحين وما يلتحق بهما مما التزم فيه مصنفوه الصحة

١ كما في كتاب إبطال الاستحسان في خاتمة الأم ٧/ ٢٧٤، والرسالة / ٥٠٩ – ٥١١ وشرح الأسنوي على هامش التحرير٣/٣١٠ عن أصول الفقه لأبي زهرة /٣٦٢.

٢ الإتقان ٢/٦٦ وانظر أيضا الاجتهاد ومقتضيات العصر/٢٧٢.

٣ الموافقات ٤/٧٦.

أو جمعوا بين الصحيح وغيره مع البيان لما هو صحيح ولما هو حسن ولما هو ضعيف وجب العمل بما كان كذلك من السنة،...إلى أن قال: فالحاصل أن من بلغ في العلم إلى رتبة يفهم بها تراكيب كتاب الله ويرجح بها بين ما ورد مختلفا من تفسير السلف الصالح ويهتدي به إلى كتب السنة التي يعرف بها ما هو صحيح وما ليس بصحيح فهو مجتهد..."[١].

وقد اشترط الأصوليون على المجتهد معرفة اللسان العربي. والمقصود بهذا الشرط أن يعلم كل ما يعينه في فهم نصوص الوحيين من علوم النحو والصرف والغريب والتراكيب العربية. وقد شرطه الجماهير من الأصوليين كالشافعي والغزالي والجويني والآمدي والقرافي والفتوحي والشوكاني وغيرهم[٢].

ومعرفة علوم العربية من الدين لأنه لا سبيل إلى فهم الوحيين إلا بذلك، ولذلك حرص الفاروق رضي الله عنه على هذا الأمر فكان يذكر الصحابة الذين اختلطوا بالأعاجم ألا يغفلوا علوم العربية، فقد كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما قال:" أما بعد:

---

١ البدر الطالع ٢/٨١-٩٨.

٢ كما في كتاب إبطال الاستحسان في خاتمة الأم ٧/ ٢٧٤، والرسالة / ٥٠٩ – ٥١١ والمستصفى ٢/٣٥٢ والبرهان ٢/٨٦٩-٨٧٠ وفواتح الرحموت ٢/٣٦٣ وشرح الكوكب المنير ٤/٥٨١ والإحكام ٤/١٧٠ والذخيرة /١٣٧ وإرشاد الفحول ٢/١٠٣١ والمهذب ٥/٢٣٢٥.

فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن فإنه عربي"[١]، قال شيخ الإسلام:" لأن الدين فيه فقه أقوال وأعمال، فقه العربية هو الطريق إلى فقه الأقوال وفقه الشريعة هو الطريق إلى فقه الأعمال. وقال الفاروق رضي الله عنه أيضا:" تعلموا اللحن والفرائض فإنها من دينكم"[٢]. وقيل للحسن البصري رحمه الله: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويقيم بها منطقه؟ قال:" نعم فليتعلمها، فإن الرجل يقرأ بالآية فيعياه توجيهها فيهلك"، وقال:" أهلكتهم العجمة يتأولون القرآن على غير تأويله"[٣].

وقد تحسر ابن فارس رحمه الله على أهل وقته من غفلتهم عن العلوم العربية وانشغالهم عنها فقال ابن فارس رحمه الله: وقد كان الناس قديما يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أو يقرؤونه اجتنابهم بعض الذنوب، فأما الآن فقد تجوزوا حتى إن المحدث يحدث فيلحن والفقيه يؤلف فيلحن فإذا نبها قالا: ما ندري ما الإعراب وإنما نحن محدثون وفقهاء فهما يسران بما يساء به اللبيب. ولقد كلمت بعض من يذهب بنفسه ويراها من فقه الشافعي بالرتبة العليا في القياس فقلت له: ما

١ رواه ابن أبي شيبة"٩٩٦٣".

٢ رواه ابن أبي شيبة "٩٩٧٥".

٣ الاعتصام ١/٣٠٤.

حقيقة القياس ومعناه؟ ومن أي شيء هو؟ فقال: ليس علي هذا، وإنما علي إقامة الدليل على صحته. فقلّ الآن في رجل يروم إقامة الدليل على صحة شيء لا يعرف معناه، ولا يدري ما هو. ونعوذ بالله من سوء الاختيار"[١].

وقد كان كبار الأئمة يعنون بعلوم العربية عناية فائقة. قال الشافعي رحمه الله: من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم. وقال أيضا: لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو[٢]. والجرمي[٣] يقول: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس من كتاب سيبويه – رحمه الله[٤]، فلما بلغ المبرد هذا الكلام قال: لأن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما عرف كتاب سيبويه تفقه في الحديث، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش[٥]. وقال الشافعي أيضا: ما أردت بها – يعني علوم العربية – إلا الاستعانة على الفقه[٦]. ولهذا

١ التعالم/٦٦.

٢ شذرات الذهب لابن العماد / ٢٣١ عن مجلة البيان العدد رقم ١٨٢ صفحة٦٧.

٣ هو إمام العربية أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري، توفي سنة ٢٢٥هـ " السير ٥٦١/١٠ – ٥٦٣".

٤ الموافقات ٤ / ٨٣.

٥ كتاب سيبويه ٥/١ عن مقالات العلامة الطناحي ٤٣٨/٢.

٦ السير ٧٥/١.

السبب يقول الإمام مالك رحمه الله: لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا[١]. ورحم الله مالكا كيف لو رأى زماننا هذا!!.

والضعف في علوم العربية سبب ضلالا في فهم كثير من المتفقهة، قال ابن جني[٢]: إن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها[٣].

وقد ذكر بعض العلماء أن معرفة متون مختصرة في علوم العربية تكفي للمجتهد وفيه ما فيه، قال الشوكاني رحمه الله: ومن جعل المقدار المحتاج إليه في هذه الفنون هو معرفة مختصر من مختصراتها أو كتاب متوسط من المؤلفات الموضوعة فيها فقد أبعد، بل الاستكثار من الممارسة لها، والتوسع في الاطلاع على مطولاتها مما يزيد المجتهد قوة في البحث، وبصرا في الاستخراج، وبصيرة في حصول مطلوبه.

---

١ الإتقان للسيوطي ٢ / ١٧٩ عن مجلة البيان العدد رقم ١٨٢ صفحة٦٨.

٢ هو عثمان بن جني أبو الفتح النحوي، ولد قبل ٣٣٠هـ وتوفي سنة ٣٩٢هـ، ولع بالمتنبي وشرح ديوانه، وألف في دقائق النحووالتصريف مؤلفات سارت بها الركبان. " معجم الأدباء ٨١/١٢"، وفيات الأعيان ٣١٢/١".

٣ الخصائص ٢/ ٢٤٥ عن مجلة البيان العدد رقم ١٨٢ صفحة٦٧.

والحاصل أنه لا بد أن تثبت له الملكة القوية في هذه العلوم، وإنما تثبت هذه الملكة بطول الممارسة، وكثرة الملازمة لشيوخ هذه الفنون[١].

وليعلم أنه بمقدار التضلع من علوم العربية مع العلوم الأخرى المشروطة يكون قرب المجتهد من الفهم الصحيح للنصوص، قال الإمام الشافعي رحمه الله: وما ازداد – أي المتفقه- من العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأنزل به آخر كتبه كان خيرا له[٢].

وقال الشاطبي رحمه الله: وإذا فرضنا مبتدئا في فهم العربية فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطا فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإذا انتهى إلى الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجة، كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجةً، فمن لم يبلغ شأوه فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم، وكل من قصر فهمه لم يكن حجة، ولا كان قوله مقبولا"[١].

كراهة الانشغال باللغة عن العلم المقصود – علم الكتاب والسنة:

---

١ إرشاد الفحول ٢/١٠٣١-١٠٣٢.

٢ الرسالة / ٤٩.

مع التأكيد على أهمية اللغة وفهمها لا بد من التنبه من ألا ينشغل الطالب بعلوم الوسائل عن علوم الغايات، فقد كره الإمام أحمد رحمه الله التوسع في معرفة اللغة وغريبها وأنكر على أبي عبيدة[2] رحمه الله توسعه في ذلك وقال: هو يشغل عما هو أهم منه[3]. وأشار ابن الوزير إلى أن كثيرا من مباحث النحو لا حاجة للمجتهد في معرفته كعلل النحو وغيرها[4]. وقال الشوكاني رحمه الله: غالب طلبة علوم الاجتهاد تنقضي أعمارهم في تحقيق الآلات وتدقيقها ومنهم من لا يفتح كتابا من كتب السنة ولا سفرا من أسفار التفسير. فحال هذا كحال من حصل الكاغد[5] والحبر وبرى أقلامه ولاك دواته ولم يكتب حرفا فلم يفعل المقصود إذ لا ريب أن المقصود من هذه الآلات هو الكتابة كذلك حال من قبله[6].

---

١ الموافقات ٤/٨٣.

٢ هو الإمام اللغوي معمر بن المثنى أبو عبيدة التيمي مولاهم البصري. توفي سنة ٢٠٨هـ وترك وترك كتبا من أنفعها كتاب في غريب الحديث. " التقريب – الترجمة رقم ٦٨٦٠".

٣ فضل علم السلف على الخلف /٢٤.

٤ إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد/١٣٣.

٥ الكاغد هو الورق كما في تاج العروس ٢/٤٨٦.

٦ البدر الطالع ٢/٨٨.

ومن العجب أن نجد في بعض الأقطار الإسلامية من ينشغل بحفظ القاموس المحيط مثلا مع سهولة الرجوع إليه إذ لا حاجة للتبحر في غرائب اللغة مع وجود المعاجم[١]، ولو صرف وقته للتزود من حفظ السنة والنظر في الفقه لكان أجدى وأولى.

واشترط بعضهم معرفة علم المعاني والبيان والحق أن فيه ما هو شرط في بعض المسائل كالعربية وفيه ما ليس بشرط البتة وقد نقل أهل الأصول أكثر ما يحتاج إليه[٢].

وليعلم أنه لا يلزم المجتهد أن يحيط علما بكل علم يتعلق به الاجتهاد على الجملة باستثناء علوم العربية[٣]:

وبرهان ذلك من طريقين:

الأول: أنه لو كان كذلك لم يوجد مجتهد إلا في الندرة، فأبو حنيفة والشافعي كانا مقلدان في الحديث ولم يصلا للاجتهاد فيه، ولم ينازع أحد في أنهما من أئمة المجتهدين.

---

١ الاجتهاد ومقتضيات العصر/٢٦٩.

٢ إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد/١٣٣ وإرشاد الفحول ٢/١٠٣١.

٣ الموافقات ٤ / ٧٨ – ٨٥.

الثـاني: أن الاجتهـاد علـم مسـتقل بنفسـه، ولا يلـزم أن تبرهن مقدماتـه بحـال، فيصح أن يسلم المجتهـد من القـارئ أن قولـه تعـالى:" وامسحوا برؤوسكم" " المائدة: ٦" بالخفض مروي على الصحة، ومن المحدث أن الحديث الفلاني صحيح أو سقيم، ومن عالم اللغة أن القرء يطلق على الطهر والحيض، وما أشبه ذلك ثم يبني عليه الأحكام.

أهمية دراسة علوم العربية

إن مما يؤسف له ذلك العزوف الكبير من الناس عامة ومن طلبة العلم خاصة عن تعلم أشرف اللغات التي نزل بها أشرف الكتب ونطق بها أفضل الرسل، ولا يمكن فهم الدين الخاتم الذي لا هو السبيل الوحيد للنجاة إلا بفهم لغة الضاد.

وقد كان سلف الأمة وقادتها يحرصون على التوعية بأهمية تعلم العربية لكل أحد. قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تزيد في المروءة[1].

وروى أبو بكر الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء أن عمر كتب إلى موسى الأشعري رضي الله عنهما أن " مر من قبلك بتعلم العربية فإنها تدل على صواب الكلام "[2]. وعن أبي العالية قال: " كان ابن عباس يعلمنا اللحن " قيل يعلمنا الصواب وقيل يعلمنا الخطأ لنجتنبه[3]. وعن

١ الجامع ٢/٢٥.

٢ الغريب للخطابي ١/٦١.

٣ الغريب للخطابي ١/٦١.

الحسن البصري أنه سئل: ما تقول في قوم يتعلمون العربية ؟ قال: "أحسنوا يتعلمون لغة نبيهم "[١].

وأنشد المبرد:

النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تعظمه إذا لم يلحن

فإذا أردت من العلوم أجلها فأجلها منها مقيم الألسن[٢]

قال الشيخ بكر أبو زيد – رحمه الله – : والجلالة هنا نسبية إلى علوم الآلة، والله أعلم[٣].

وقال الشعبي – رحمه الله – :" النحو كالملح في الطعام لا يستغنى عنه[٤].وروى أبو نعيم في رياضة المتعلمين عن ابن شبرمة قال: " زين الرجال النحو وزين النساء الشحم "[٥].

وفي أهمية تعلم اللسان العربي يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله:" فإنّ اللسان العربي شعار الإسلام وأهله، واللغات من أعظم

١ الغريب للخطابي ٦١/١.

٢ الجامع ٢٥/٢،

٣ حلية طالب العلم /٦٠. ولعل الصواب: نسبة إلى، أو: نسبية، أي إلى علوم الآلة.

٤ تدريب الراوي ١٦١/٢، الجامع للخطيب ٨/٢، حلية طالب العلم /٥٩.

٥ الغريب للخطابي ٦١/١.

شعائر الأمم التي بها يتميّزون "[1]. وقال رحمه الله:" معلومٌ أنّ تعلمَ العربية وتعليمَ العربية فرضٌ على الكفاية، وكان السلف يؤدّبون أولادهم على اللحن، فنحن مأمورون أمرَ إيجابٍ أو أمرَ استحبابٍ أن نحفظ القانون العربي، ونُصلح الألسن المائلة عنه، فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنّة، والاقتداء بالعرب في خطابها، فلو تُرك الناس على لحنهم كان نقصاً وعيباً "[2].

وقال أيضا رحمه الله:" اعلم أنّ اعتياد اللغة يؤثر في العقلِ والخلقِ والدينِ تأثيراً قويّاً بيّناً، ويؤثر أيضاً في مشابهةِ صدرِ هذه الأمّةِ من الصحابةِ والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقلَ والدينَ والخلقَ، وأيضاً فإنّ نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرضٌ واجبٌ، فإنّ فهم الكتاب والسنّة فرضٌ، ولا يُفهم إلاّ بفهم اللغة العربية، وما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب "[3].

وليعلم أنه لا سبيل إلى ضبط الدين وفهمه إلا باللسان العربي، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:" فإن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي وجعل رسوله مبلغا عنه الكتاب والحكمة بلسانه العربي،

١ اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٣

٢ الفتاوى ٣٢/٢٥٢

٣ اقتضاء الصراط المستقيم ص ٢٠٧

وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتياد التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله وأقرب إلى شعائر الدين وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم، ولذلك كان أهل بلاد فارس أقرب العجم إلى فهم الدين لقرب لغتهم من اللغة العربية. ونلاحظ أنه لم ينبغ منهم نابغة في العلم إلا بعد تعلمه اللسان العربي"[١].

وقال الشاطبي رحمه الله:" وعلى الناظر في الشريعة والمتكلم فيها أصولا وفروعا أمران:

أحدهما: ألا يتكلم في شيء من ذلك حتى يكون عربيا أو كالعربي في كونه عارفا باللسان العربي، بالغا فيه مبلغ العرب. قال الشافعي رحمه الله:" فمن جهل هذا من لسانها –وبلسانها نزل الكتاب وجاءت السنة- فتكلف القول في علمها، تكلف ما يجهل بعضه، ومن تكلف ما جهل وما لم تثبت معرفته كانت موافقته للصواب –إن وافقه – غير محمودة والله أعلم، وكان بخطئه غير معذور إذ نطق فيما لا يحيط علمه بالفرق بين الخطأ والصواب فيها". ثم قال الشاطبي: وما قاله حق، فإن القول في القرآن والسنة بغير علم تكلف، وقد نهينا عن التكلف، وقد قال

---

١ اقتضاء الصراط المستقيم /١٦٢.

صلى الله عليه وسلم:" حتى إذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا"[١]، لأنهم إذا لم يكن لهم لسان عربي يرجعون إليه في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم رجع إلى فهمه الأعجمي وعقله المجرد عن التمسك بدليل يضل عن الجادة، قال الحسن البصري رحمه الله:" أهلكتهم العجمة يتأولونه على غير تأويله".

ثانيهما: إذا أشكل عليه شيء فإنه يسأل أهل العربية[٢].

التأكيد على تعليم الصغار العربية:

لما كان الاختلاط بالأعاجم مظنة لفساد اللسان العربي، حرص السلف على تقويم ألسنة الصغار من اللحن فقد جاء عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما " أنه كان يضرب بنيه على اللحن"[٣].

ولم يكن السلف مغفلين علوم العربية عند تعليم أبنائهم بل كانوا يولونه قدرا كبيرا فقد أرسل معاوية رضي الله عنه إلى دغفل فسأله عن العربية وعن أنساب العرب وسأله عن النجوم فإذا رجل عالم. قال: "

---

١ رواه رواه البخاري " فتح ١/١٧٤" ومسلم "١٦٧٣" عن ابن عمرو ﷺ.

٢ الاعتصام ٢/٢٩٧.

٣ رواه ابن أبي الدنيا في العيال ١/٥٠٨ والبيهقي في الكبرى ٢/١٨.

يا دغفل من أين حفظت هذا؟ قال: بلسان سؤول وقلب عقول وإن آفة العلم النسيان. قال: انطلق بين يديَّ – يعني ابنه يزيد – فعلمه العربية وأنساب قريش والنجوم وأنساب الناس "[1].

ولما دفع عبدالملك ولده إلى الشعبي يؤدبهم قال: علمهم الشعر يمجدوا وينجدوا[2] وحسن شعورهم تشتد رقابهم وجالس بهم علية الرجال يناقضوهم الكلام[3].

مكانة العربية في ترتيب العلوم لطالب العلم:

نقل الذهبي في السير عن أبي العيناء قال: أتيت عبد الله بن داود ـ الخريبي ـ فقال: ما جاء بك ؟ قلت: الحديث. قال: اذهب فتحفظ القرآن. قلت: قد حفظت القرآن. قال: اقرأ واتل عليهم نبأ نوح ـ الآية يونس ٧١ ـ فقرأت العشر حتى أنفذته. فقال لي: اذهب الآن فتعلم الفرائض. قلت: قد تعلمت الصلب والجد والكُبَر. قال: فأيما أقرب إليك ابن أخيك أو عمك؟ قلت: ابن أخي. قال: ولم ؟ قلت: لأن أخي من

١ رواه ابن أبي الدنيا في العيال ١/ ٥٢٨.

٢ أي يرتفعوا، لسن العرب مادة نجد.

٣ رواه البخاري في الأدب المفرد "٨٧٣" وابن أبي الدنيا في العيال ١/ ٥١٢، وذكره ابن كثير في البداية والنهاية ٦٦/٩ من طريق المدائني أن عبدالملك قال هذه الوصية لإسماعيل بن أبي المهاجر بلفظ أطول من المذكور.

أبي وعمي من جدي. قال: اذهب الآن، فتعلم العربية. قلت: قد علمتها قبل هذين، قال: فلم قال عمر -يعني حين طعن- يا لَلّه يا لِلمسلمين، لم فتح تلك وكسر هذه؟ قلت: فتح تلك اللام على الدعاء، وكسر هذه على الاستغاثة والاستنصار، فقال: لو حدثت أحدا لحدثتك[1].

وروى أبو نعيم عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال "كانوا يؤمرون أو كنا نؤمر أن نتعلم القرآن، ثم السنة، ثم الفرائض، ثم العربية الحروف الثلاثة، قال: قلنا: وما الحروف الثلاثة ؟ قال: الجر والرفع والنصب"[2].

أهمية العربية للمجتهد في الفقه

يشترط في من يريد التفقه في الدين أن يعلم كل ما يعينه في فهم نصوص الوحيين من علوم النحو والصرف والغريب والتراكيب العربية. وقد شرطه الجماهير من الأصوليين[3].

١ ذكره الحافظ الذهبي في السير ٣٥١/٩ بهذا اللفظ، والمشهور أنه بلفظ: يا لله ويا للمسلمين.

٢ الغريب للخطابي ٦١/١.

٣ كما في كتاب إبطال الاستحسان في خاتمة الأم ٧/ ٢٧٤، والرسالة / ٥٠٩ – ٥١١ والمستصفى ٣٥٢/٢ والبرهان ٨٦٩/٢-٨٧٠ وفواتح الرحموت ٣٦٣/٢ وشرح الكوكب المنير

بل نجد ابن حزم رحمه الله يصرح بوجوب تعلم النحو للمفتي[١]، حتى لا يقع في الخطأ وإضلال الناس جراء الفهم السقيم للنصوص.

وصدق الشافعي رحمه الله حين قال: من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم. وقال أيضا: لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو[٢]. وقال الشافعي أيضا: ما أردت بها – يعني علوم العربية – إلا الاستعانة على الفقه[٣].

ضرورة التعمق في دراسة لغة العرب لطالب التفسير

روى أبو عبيد في فضائل القرآن عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: "لأن أعرب آية أحب إليّ من أن أحفظ آية"[٤]. وذلك لأن فهم الإعراب يعين على فهم المعنى. والقرآن نزل للتدبر والعمل.

وقال ابن عباس رضي الله عنه: التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها وتفسير لا يعذر أحد بجهله وتفسير يعلمه العلماء وتفسير لا

٥٨١/٤ والإحكام ١٧٠/٤ والذخيرة /١٣٧وشرح مختصر الروضة ٥٨١/٣ وإرشاد الفحول ١٠٣١/٢ والمهذب ٢٣٢٥/٥.

١ الإحكام ١١٩/٥-١٢٠.

٢ شذرات الذهب لابن العماد / ٢٣١ عن مجلة البيان العدد رقم ١٨٢ صفحة٦٧.

٣ السير ٧٥/١.

٤ الغريب للخطابي ٦١/١.

يعلمه أحد إلا الله[١]. وكان يقول: "إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر فإنه ديوان العرب"[٢].

وذكر الشافعيّ أَنّ على الخاصَّة الّتي تقومُ بكفاية العامة فيما يحتاجون إليه لدينهم الاجتهاد في تعلّم لسان العرب ولغاتها، التي بها تمام التوصُّل إلى معرفة ما في الكتاب والسُّنن والآثار، وأقاويل المفسّرين من الصحابة والتابعين، من الألفاظ الغريبة، والمخاطباتِ العربيّة. فإنّ من جَهِلَ سعة لسان العرب وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها جَهِلَ جُملَ علم الكتاب، ومن علمها، ووقف على مذاهبها، وفَهِم ما تأوّله أهل التفسير فيها، زالت عنه الشبه الدَّاخلةُ على من جَهِلَ لسانها من ذوي الأهواء والبدع[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله:" لا بُدّ في تفسير القرآن والحديث من أن يُعرَف ما يدلّ على مراد الله ورسوله من الألفاظ، وكيف يُفهَم كلامُه. فمعرفة العربية التي خُوطبنا بها ممّا يُعين على أن نفقه مرادَ اللهِ ورسولِه بكلامِه، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني، فإنّ عامّة ضلال أهل البدع كان بهذا السبب، فإنّهم صاروا

١ تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٦/١.

٢ مستدرك الحاكم٤٩٩/٢ والأسماء والصفات للبهقي ٨٠/٢.

٣ الأزهري،التهذيب١/ ٥ المقدمة.

يحملون كلامَ اللهِ ورسولِه على ما يَدّعون أنّه دالٌّ عليه، ولا يكون الأمر كذلك "[١].

وقال ابن قيّم الجوزيّة رحمه الله:" وإنّما يعرف فضل القرآن مَنْ عرف كلام العرب، فعرف علم اللغة وعلم العربية، وعلم البيان، ونظر في أشعار العرب وخطبها ومقاولاتها في مواطن افتخارها، ورسائلها... "[٢].

ويحتاج طالب علم التفسير إلى المعرفة بلغات العرب، إذ من المعلوم أن لكل قبيلة لغتها، وأفصح اللغات لغة قريش إلا أن هناك بعض الكلمات في القرآن جاءت على غير لغة قريش. فقد أشكل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه معنى قوله تعالى:" أو يأخذهم على تخوف" فقام في المسجد فسأل عنها فقام إليه رجل من هذيل فقال معناها:" على تنقص"=أي شيئا فشيئا، ودليله قول شاعرنا الهذلي يصف سرعة ناقته:

تخوف الرحل منها تامكا قردا كما تخوف عود النَّبْعة السَّفِن

أي: أخذ الرحل يحتك بسنام الناقة من سرعتها، حتى كاد ينقص كما يبري البحار عود السفينة بالسكين لينقص منها.

---

١ الإيمان ص ١١١

٢ الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ص ٧

وسئل أبو بكر رضي الله عنه عن معنى:" وفاكهة وأبا" ما معنى الأبّ؟ فقال: أي سماء تظلني وأي أرض تقلني أن أقول في كتاب الله ما لا أعلم". ولأهل الرواية في الأثر كلام.

ولهذا السبب يقول الإمام مالك رحمه الله: لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا[1]. ورحم الله مالكا كيف لو رأى زماننا هذا!!.

العلم بالعربية طريق فهم الحديث

قال ابن الصلاح: وحق على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلص به من شين اللحن والتحريف ومعرتهما[2].

وروى الخطيب عن شعبة قال: من طلب الحديث ولم يبصر العربية كمثل رجل عليه برنس وليس له رأس![3]. وروى أيضا عن حماد بن سلمة قال: مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها[4].

---

١ الإتقان للسيوطي ٢ / ١٧٩ عن مجلة البيان العدد رقم ١٨٢ صفحة٦٨.

٢ المقدمة ص٤٠٠

٣ الجامع ٢/٢٦

٤ الجامع ٢/٢٧

فمعرفة العربية شرط في المحدث، قال النووي رحمه الله:" وعلى طالب الحديث أن يتعلم من النحو ما يسلم به من اللحن والتصحيف، وقد روى الخليلي في الإرشاد عن العباس بن المغيرة عن أبيه قال: جاء عبدالعزيز الدراوردي في جماعة إلى أبي ليعرضوا عليه كتابا، فقرأ لهم الدراوردي، وكان رديء اللسان يلحن، فقال أبي: ويحك يا دراوردي، أنت كنت إلى إصلاح لسانك قبل النظر في هذا الشأن أحوج منك إلى غير ذلك[١].

ويقول الحافظ أبو الحجّاج يوسف بن الزكي المِزّي "ت٧٤٢هـ" في مقدمة كتابه " تهذيب الكمال في أسماء الرجال": "ينبغي للناظر في كتابنا هذا أن يكون قد حصل طرفا صالحا من علم العربية، نحوها ولغتها وتصريفها، ومن علم الأصول والفروع، ومن علم الحديث والتواريخ وأيام الناس".

ذم اللحن بعامة ولطالب العلم بخاصة

كثرت أقاويل العماء والمجربين في ذم اللحن. فعن أيوب السختياني رحمه الله أنه كان إذا لحن قال: " أستغفر الله "[٢].

١ تدريب الراوي ٢/١٦١. الإرشاد ١/ ٣٠٢

٢ المحدث الفاصل/٥٢٥.

وقال الأصمعي رحمه الله:" إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله صلى الله عليه وسلم:" من كذب عليَّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"، لأنه لم يكن يلحن. فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه. وروى الخطيب البغدادي أن عليا وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم كانوا يضربون أبناءهم على اللحن. ونقل عن الرحبي أنه قال: سمعت بعض أصحابنا يقول: إذا كتب لحَّان، فكتب عن اللحان لحَّان آخر، فكتب عن اللحان لحَّان آخر، صار الحديث بالفارسية!![1].

وقال الشيخ بكر أبو زيد ـ رحمه الله ـ في كتابه القيّم " حلية طالب العلم ": "احذر اللحن: ابتعد عن اللحن في اللفظ والكتب، فإن عدم اللحن جلالة، وصفاء ذوق ووقوف على ملاح المعاني لسلامة المباني[2].

وما أحسن ما قاله الشاعر عبدالرحمن العشماوي في وصف من يلحن في لفظه:

يلقي على المرفوع صخرة جهله	فيصير تحت لسانه مجرورا
وينال من لغة الكتاب تذمرا	منها ويكتب في الفراغ سطورا

١ تدريب الراوي ٢/١٦١، الجامع للخطيب ٢/٨، حلية طالب العلم /٥٩.

٢ الجامع للخطيب ٢/٢٥-٢٩.

ورأيت مهورا بذلك كله فرحمت ذاك الجاهل المغرورا

وعلمت أن العقل فينا قسمة والله قدر أمرنا تقديرا

الجهل باللغة من أسباب الزيغ

ليعلم القارئ الكريم أن الضعف في علوم العربية سبب ضلالا في فهم كثير من المتفقهة. قال ابن جني:" إن أكثر من ضل من أهل الشريعة عن القصد فيها وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفُه في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها[1].

وقال عمرو بن العلاء لعمرو بن عبيد لما ناطره في مسألة خلود أهل الكبائر في النار، احتج ابن عبيد أن هذا وعد الله والله لا يخلف وعده- يشير إلى ما في القرآن من الوعيد على بعض الكبائر بالنار والخلود فيها- فقال ابن العلاء: من العجمة أُتيتَ، هذا وعيد لا وعد، قال الشاعر:

وإني وإن أوعدته أو وعدته ***لمخلف إيعادي ومنجز موعدي[2]

---

١ الخصائص ٢٤٥/٣ عن اللغة العربية والتعريب /٣٩.

٢ رسائل الشيخ عبداللطيف آل الشيخ /٢٤.

ومن أمثلة التفاسير الخاطئة المبنية على الجهل بالعربية قول من زعم أنه يجوز للرجل نكاح تسع حرائر مستدلا بقوله تعالى:" فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع" فالمجموع تسع نسوة، قال الشاطبي: ولم يشعر بمعنى فُعال ومفعل وأن معنى الآية: فانكحوا إن شئتم اثنتين اثنتين أو ثلاثا ثلاثا أو أربعا أربعا.

ومن ذلك قول من قال إن المحرم من الخنزير إنما هو اللحم، وأما الشحم فحلال لأن القرآن إنما حرم اللحم دون الشحم، ولو عرف أن اللحم يطلق على الشحم بخلاف الشحم فلا يطلق على اللحم لما قال ما قال[١].

ومن ذلك قول من قال في حديث:" لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر، يقلب الليل والنهار"، بأن فيه مذهب الدهرية وهذا جهل، فإن المعنى لا تسبوا الدهر إذا أصابتكم مصائب ولا تنسبوها إليه فإن الله هو الذي أصابكم فإنكم إذا سببتم الدهر وقع السب على الفاعل لا على الدهر[٢].

---

١ الاعتصام /٣٠٤.

٢ فتح المجيد /٣٥٨.

قال الشاطبي رحمه الله: فقد ظهر بهذه الأمثلة كيف يقع الخطأ في العربية في كلام الله سبحانه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وأن ذلك يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه، والصحابة رضوان الله عليهم براء من ذلك لأنهم عرب بم يحتاجوا في فهم كلام الله تعالى إلى أدوات ولا تعلم. ثم من جاء بعدهم ممن هو ليس بعربي اللسان تكلف ذلك حتى علمه[١].

١ الاعتصام /٣٠٤. وانظر للاستزادة كلام الرافعي في إعجاز القرآن هامش صفحة ١٠٥.

من أسباب أخطاء المفتين: سوء الفهم للقضية المفتى بها، أو للنصوص الواردة فيها، أو كلام العلماء:

إن معرفة الدلالات اللغوية وإعمالها للوصول إلى الفتوى الصحيحة شرط للمفتي. قال شيخ الإسلام:" إن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية"[1].

وقيل للحسن البصري رحمه الله: أرأيت الرجل يتعلم العربية ليقيم بها لسانه ويقيم بها منطقه؟ قال:" نعم فليتعلمها، فإن الرجل يقرأ بالآية فيعياه توجيهها فيهلك"، وقال:" أهلكتهم العجمة يتأولون القرآن على غير تأويله"[2].

وقد كان كبار الأئمة يعنون بعلوم العربية عناية فائقة، قال الشافعي رحمه الله: من تبحر في النحو اهتدى إلى كل العلوم. وقال أيضا: لا أسأل عن مسألة من مسائل الفقه إلا أجبت عنها من قواعد النحو[3].

---

١ الاقتضاء ٤٧٠/١.

٢ الاعتصام ٣٠٤/١.

٣ شذرات الذهب لابن العماد / ٢٣١ عن مجلة البيان العدد رقم ١٨٢ صفحة٦٧.

وقال الشافعي أيضا: ما أردت بها – يعني علوم العربية – إلا الاستعانة على الفقه[١]. ولهذا السبب يقول الإمام مالك رحمه الله: لا أوتى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالا[٢]. ورحم الله مالكا كيف لو رأى زماننا هذا!!.

وأما سبيل الوقاية من الزلل في الفتوى فيكون بأمرين:

أولا: ضرورة التبحر في علم أصول الفقه، وخصوصا أبواب الدلالات، إذ إن علم أصول الفقه هو ميزان العلوم الذي يرتب العقل وينمي التفكير، وقد اشترط جمهور الأصوليين للمجتهد أن يكون عالما بأصول الفقه، وجعله الرازي أهم العلوم للمجتهد، واستحسنه الشوكاني، وقال الجويني: وعلم الأصول أصل الباب، حتى لا يقدم مؤخرا ولا يؤخر مقدما ويستبين مراتب الأدلة والحجج[٣].

ثانيا: ضرورة التبحر في العلوم العربية، وتقدم بعض النقولات في أهمية ذلك.

---

١ السير ١/٧٥.

٢ الإتقان للسيوطي ٢ / ١٧٩ عن مجلة البيان العدد رقم ١٨٢ صفحة٦٨.

٣ المستصفى ٢/٣٥٢ والذخيرة/١٣٧ وإرشاد الفحول ٢/١٠٣٢ والبرهان ٢/٨٧٠ والمحصول ٦/٢٥ وشرح مختصر الروضة ٣/٥٨٠ وشرح مختصر التحرير ٤/٤٦١ والإحكام للآمدي ٤/١٦٣ والمهذب ٥/٢٣٢٤.

المبحث الثاني: مسائل التصحيح اللغوي

المسألة (١): الفرق بين العلم والمعرفة

نجد كثيرا من العلماء لا يفرقون بين العلم والمعرفون فيطلقون أحدهما على الآخر، ففي مختار الصحاح "بتحقيق محمود خاطر":١٨٩: وعلم الشيء بالكسر يعلمه علما عرفه.

وفي اللسان ٤١٨/١٢: العلم ضد الجهل، ثم قال: علمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته.

وقال ابن منظور في لسان العرب ٢٣٦/٩ "طبعة دار صادر": عرف العرفان العلم، ثم نقل عن ابن سيده قوله: وينفصلان بتحديد لا يليق بهذا المكان.

وهذا يدل على وجود فرق بين العلم والمعرفة، ومحصل ما وجدته من كلام أهل العلم في الفرق بين العلم والمعرفة ما يلي:

قال القرطبي في الجامع في أحكام القرآن "طبعة الشعب" ٤٣٩/١: قوله تعالى " ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت " علمتم معناه عرفتم اعيانهم وقيل علمتم أحكامهم.

والفرق بينهما أن المعرفة متوجهة إلى ذات المسمى والعلم متوجه إلى أحوال المسمى فإذا قلت عرفت زيدا فالمراد شخصه وإذا قلت علمت زيدا فالمراد به العلم بأحواله من فضل ونقص فعلى الأول يتعدى الفعل إلى مفعول واحد وهو قول سيبويه علمتم بمعنى عرفتم وعلى الثاني إلى مفعولين وحكى الأخفش ولقد علمت زيدا ولم أكن أعلمه وفي التنزيل لا تعلمونهم الله يعلمهم كل هذا بمعنى المعرفة.

وفي التعاريف للمناوي بتحقيق الداية /٥١١: العرفان كالمعرفة إدراك الشيء بتفكر وتدبر فهو أخص من العلم ويقال فلان يعرف الله ولا يقال يعلم الله لما كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصل إليه بتفكر ويضاد المعرفة الإنكار والعلم الجهل والعارف المختص بمعرفة الله ومعرفة ملكوته وحسن معاملته تعالى

وقال المرزوقي في شرح ديوان الحماسة:

وقال آخر:

أما يستفيق القلب إلا انبرى له توهم صيف من سعاد ومربع

أخادع عن أطلالها العين إنه متى تعرف الأطلال عينك تدمع

عهدت بها وحشاً عليها براقه وهذي وحوش أصبحت لم تبرقع

استفاق وأفاق بمعنى صحا. وانبرى: تعرض. وأراد بالصيف المصيف. وقوله "من سعاد" أراد من دار سعاد وأرضها. و "أما" هي ما النافية أدخل عليها ألف الاستفهام تقريراً او إنكارا. والمراد: لا يحدث القلب بالسلو والإقامة مما تداخله من علائق حب هذه المرأة، وتشبث به فألهاه عن كل شيء، إلا اعترض له تذكر مصيف ومربع من أرضها بعد التوهم. كأنه كان يقف على منازلهم فيتوهمها بآياتها وعلاماتها، ثم يعرفها. وأكثر ما يذكرون التوهم في الديار يعقبونه بالعرفان دون العلم. وهذا أحد ما نفصل به بين العلم والمعرفة، ولهذا وأشباهه ممتنع من أن نصف الله تعالى بأنه عارف. لذلك، قال زهير:

فلأياً عرفت الدار بعد توهم

وأشباهه كثير.

وقال أبو حيان التوحيدي في المقابسات: في المقابسة السبعون

وسألته عن الفرق بين المعرفة والعلم؟ فقال: المعرفة أخص بالمحسوسات والمعاني الجزئية: والعلم أخص بالمعقولات والمعاني الكلية.

قال غيره: ولهذا يقال في الباري: يعلم، ولا يقال يعرف ولا عارف.

وأهل التصوف يستعملون لفظة العارف كثيرا، ومعرفة مصطلحاتهم من باب معرفة الفرق المخالفة لأهل السنة، وقد درج أهل السنة على دراسة تلك الفرق للرد عليها. ففي ترجمة أبي جعفر الحداد من حلية الأولياء: وحكى عنه أحمد بن النعمان أنه قال: كنت جالساً على بركة بالبادية فيها ماء وقد مر على ستة عشر يوماً لم آكل ولم أشرب، فانتهى إلي أبو تراب فقال لي: ما جلوسك ههنا؟ فقلت: أنا بين المعرفة والعلم أنتظر ما يغلب علي فأكون معه. فقال أبو تراب: سيكون لك شأن.

وقال ابن عربي في في باب ٤٤١ من الفتوحات المكية: اعلم أن الله قد فرق بين العارفين العلماء بما وصفهم به وميز بعضهم عن بعض فالعلم صفته والمعرفة ليست صفته فالعالم إلهي والعارف رباني من حيث الاصطلاح وإن كان العلم والمعرفة والفقه كله بمعنى واحد لكن يعقل بينهما تميز في الدلالة كما تميزوا في اللفظ فيقال في الحق أنه عالم ولا يقال فيه عارف ولا فقيه وتقال هذه الثلاثة الألقاب في الإنسان وأكمل الثناء تعالى بالعلم على من اختصه من عباده أكثر مما أثنى به على العارفين فعلمنا أن اختصاصه بمن شاركه في الصفة أعظم عنده لأنه يرى نفسه فيه فالعالم مرآة الحق ولا يكون العارف ولا الفقيه مرآة له تعالى وكل عالم عندنا لم تظهر عليه ثمرة علمه ولا حكم عليه علمه فليس بعالم وإنما هو ناقل

ثم قال: واعلم أن العارفين هم الموحدون والعلماء وإن كانوا موحدين فمن حيث هم عارفون إلا أن لهم علم النسب فهم يعلمون علم أحدية الكثرة وأحدية التمييز وليس هذا لغيرهم وبتوحيد العلماء وحد الله نفسه إذ عرف خلقه بذلك ولما أراد الله سبحانه أن يصف نفسه لنا بما وصف به العارفين من حيث هم عارفون جاء بالعلم والمراد به المعرفة حتى لا يكون لإطلاق المعرفة عليه تعالى حكم في الظاهر فقال لا تعلمونهم الله يعلمهم فالعلم هنا بمعنى المعرفة لا غير

ثم قال: وإنما قلنا في العارف أنه رباني فإن الله لما ذكر من وصفه بأنه عرف قال عنه إنه يقول في دعائه ربنا لم يقل غير ذلك من الأسماء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه مثل ذلك من عرف نفسه عرف ربه وما قال علم ولا قال إلهه

وفي فيض القدير للمناوي "طبعة المكتبة التجاري ١٣٥٦هـ" ٣٧١/٤:

فائدة اعتذر ابن عربي عن تسمية الصوفية العالم عارفا ولم يسموه عالما مع أنه أولى لاستعماله في النصوص بأن الغيرة غلبت عليهم لما رأوا اسم العالم يطلق عرفا على كل من حصل عنده علم كيفما كان ويكون قد أكب على الشهوات وتورط في الشبهات بل وفي المحرمات فأدركتهم الغيرة أن يشاركهم البطال في اسم واحد وقد شاع ذلك وذاع ففرقوا

بين المقامين بأن خصوا اسم المعرفة بهذا المقام العلي والمعنى واحد في العلم والمعرفة.

المسألة (٢) : شرى واشترى

شرى واشترى تردان بمعنى، ولهما نظائر عديدة مما ترد فيه فعل وافتعل بمعنى، مثل بكر وابتكر وآب وائتاب وكسب واكتسب وقدر واقتدر وخبر واختبر، على أن اتحاد المعنى، وإن كانت له شواهده مرجوح بأمرين :

الأمر الأول مداره على ما ذهب إليه بعض اللغويين من دلالة الزيادة في المبنى على الزيادة في المعنى، أو العلاقة بين قوة اللفظ وقوة المعنى، وذلك من فقه اللغة الدقيق، فإن في ابتكر من قوة الدلالة على التبكير ما ليس في بكر، وقل بمثل ذلك في كسب واكتسب وقدر واقتدر، هذا مع فرض اشتراك فعل وافتعل في الدلالة على المعنى العام، واختلافهما فقط في الدلالة على مراتبه أو درجات قوته .

لكن هناك أمرا ثانيا يذهب بالفرق أبعد من ذلك. وحسبك اختلاف معنى شرى واشترى في كل أو جل مواردهما في القرآن الكريم، فإن الله تعالى قال في قصة يوسف عليه السلام: { وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ} وأردف مباشرة من بعد: { وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ}، فميز بين شرى واشترى في القصة جاعلا شرى لإخراج السلعة واشترى لإدخالها. وجاءت شرى بهذا المعنى في آيات أخرى مثل قوله تعالى: {فَلْيُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يَشْرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ} وقوله {وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ}. كلتاهما بمعنى باع .

ومن شواهد ورودها بهذا المعنى في الشعر قول الشماخ :

فلما شراها فاضت العين عبرة

وفي الصدر حزاز من اللوم حامز

وقول آخر :

وشَرَيْتُ بُرداً ليتني

من بعدِ بُرْدٍ كنتُ هامه

وقد وردت اشترى كثيرا في القرآن للمعنى المقابل، مثل قوله تعالى: { إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ}، وقوله جل من قائل: { لَا يَشْتَرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا .{

وهكذا فإن موارد استعمال شرى واشترى في القرآن الكريم خاصة وفي شواهد من الشعر ترجح اختصاص شرى بالبائع، واشترى بالمبتاع، على أن أصحاب المعاجم ذهبوا أيضا إلى استعمال باع للمعنيين، وإلى اتحادها وابتاع معنى، كما قال من قال باتحاد معنى شرى واشترى وباستعمال كل منهما في المعنيين، باعتبار شرى واشترى وباع من كلمات الأضداد، وذلك باب تلبيس كبير في اللغة يحسن التخلص منه بترجيح ما رجح في الاستعمال الفصيح واعتبار ما ند عنه مما يحفظ ولا يقاس عليه، بل ولا يستعمل في اللسان الذي يقصد منه البيان.

المسألة (٣) : العلاقات العامة أو العلائق العامة؟

العلاقات جمع عَلاقة بفتح العين، وهو جمع مؤنث سالم، ومسموع عن العرب،

قال ذو الرمة:

وَقَد زَوَّدَت مَيٌّ عَلى النَأيِ قَلبَهُ *** عَلاقاتِ حاجاتٍ طَويلٍ سَقامُها

وتجمع علاقة على علائق، وهو أكثر استعمالا، وأنشدوا عليه قول الفرزدق:

حَمَّلتُ مِن جَرمٍ مَثاقيلَ حاجَتي *** كَريمَ المُحَيّا مُشنَقاً بِالعَلائِقِ

وفي العلائق قال جرير:

لَقَد عَلِقَت بِالنَفسِ مِنها عَلائِقٌ *** أَبَت طول هَذا الدَهرِ أَن تَتَصَرَّما

وقال قيس بن ذَرِيح:

تَهَيَّضَني مِن حُبِّ لُبنى عَلائِقٌ *** وَأَصنافُ حُبٍّ هَولُهُنَّ عَظيمُ

المسألة (٤) : هل تدخل "ال" على "غير" و "كل" و "بعض"؟

قال ابن عابدين – رحمه الله -: "اعترض في الفتح بأن إدخال أل على الغير غير واقع على وجه الصحة بل هو ملزوم الإضافة ا هـ لكن قال بعض أئمة النحاة: منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض، وقالوا هذه كما لا تتعرف بالإضافة لا تتعرف بالألف واللام.

وقيل بأنها تدخل عليها، فيقال فعل الغير كذا، والكل خير من البعض، وهذا لأن الألف واللام هنا ليست للتعريف ولكنها المعاقبة للإضافة، لأنه قد نص أن غيرا تتعرف بالإضافة في بعض المواضع.

ثم إن الغير قد يحمل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء، فيصلح دخول الألف واللام عليه أيضا من هذا الوجه، يعني أنها تتعرف على طريقة حمل النظير على النظير، فإن الغير نظير الضد والكل نظير الجملة، والبعض نظير الجزء، وحمل النظير على النظير سائغ شائع في لسان العرب كحمل الضد على الضد، كما لا يخفى على من تتبع كلامهم، وقد نص العلامة الزمخشري على وقوع هذين الحملين وشيوعهما في لسانهم في الكشاف أفاده ابن كمال. أ هـ.

وكلام ابن كمال مستفاد من النووي في تهذيب الأسماء واللغات. ففي تاج العروس للزبيدي في مادة غ ي ر: "ولا تتعرف غير بالإضافة لشدة إبهامها. ونقل النووي في تهذيب الأسماء واللغات عن ابن أبي الحسين في شامله: منع قوم دخول الألف واللام على غير وكل وبعض لأنها لا تتعرف بالإضافة فلا تتعرف باللام. قال وعندي لا مانع من ذلك لأن اللام ليست فيها للتعريف ولكنها اللام المعاقبة للإضافة نحو قوله تعالى: فإن الجنة هي المأوى. أي مأواه على أن غيرا قد تتعرف بالإضافة في بعض المواضع. وقد يحمل الغير على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فيصح دخول اللام عليها بهذا المعنى. انتهى.

قال البدر القرافي: لكن في هذا خروج عن محل النزاع كما لا يخفى. وإذا وقعت بين ضدين ك "غير المغضوب عليهم"، ضعف إبهامها أو زال.

المسألة (٥) : استعمال " حيث " للتعليل

ذكر العلامة تقي الدين الهلالي _ رحمه الله تعالى _ في كتابه " تقويم اللسانين ": يقال مثلا: لم ينجح فلان في الامتحان حيث لم يكن مواظبا على حضور الدروس ، والصحيح أن يقال: لأنه لم يكن مواظبا..الخ.

ومن ذلك قول القضاة: وحيث ان المدعَى عليه ثبتت براءته بشهادة الشهود ، وحيث أن المدعِي لم يأت ببينة تشهد له ، ثم يستمر على هذا الشكل يعطف " حيث " على مثلها حتى يمل القارئ والسامع.

وصواب ذلك ان يقول: ولما ثبتت براءة المدعي عليه بشهادة العدول , ولم يأت المدعي ببينة.

وبيان ذلك أن " حيث " ظرف مكان. يقال: اجلس حيث يليق بك أن تجلس ، أي في الموضع الذي يليق بك أن تجلس فيه.

قال الراغب: " حيث " عبارة عن مكان مبهم يُشرح بالجملة التي بعده نحو قوله تعالى:" وحيث ما كنتم "، " ومن حيث خرجت " اهـ.

المسألة (٦) : جمع موضوع "مواضيع" أو "موضوعات"

هذه مسألة خلافية، وسبب الخلاف أن اسم المفعول الباقي على مفعوليته لا يجوز تكسيره، لا تقول في جمع مضروب مضاريب ولا في جمع مقتول مقاتيل ولا في جمع معقول معاقيل.

أما إذا تحول المفعول إلى الاسمية فإنه يجوز تكسيره كما تقول: "مفعول ومفاعيل، "مجهول ومجاهيل".

فإذا جئنا إلى كلمة "موضوع" نجد من جوز جمعها على "مواضيع" رجح جانب الاسمية فيها، ومن منع من ذلك ذهب إلى أنها باقية على المفعولية. ولعل هذا القول هو الأفصح،

المسألة (٧) : هل يقال "شيء رئيسي" أو "شيء رئيس"؟

سبب المنع أن كلمة "رئيس" صفة، وأنت إذا أردت الوصف قلت: هذا الشيء كبير، أو صغير ولم تقل كبيري ولا صغيري، فكذلك تقول: رئيس لا رئيسي.

ولكن يمكن تصحيح الكلمة من وجه آخر، وهو أن تكون منسوبة إلى الرئيس الذي هو الاسم لا الصفة، فأنت تقول: فلان رئيس القوم، فالأشياء الرئيسية معناها المنسوبة للرئيس، وكما هو معلوم أن شرف المضاف بما يضاف إليه.

المسألة (٨) : جمع "نية" : "نوايا" أو "نيات" ؟

جمع النية "نيات"، وهذا هو المعروف في كلام العرب، ومنه الحديث المشهور "إنما الأعمال بالنيات".

فالصواب أن قول "نوايا" لا أصل لها ولا تصح من جهة السماع ولا من جهة القياس.

المسألة (٩) : هل هناك اختلاف بين حرفي الشرط "أو" و "أم"؟ ففي قولنا مثلا: ماذا تفضل، الشاي... القهوة؟ أي الحرفين نستخدم؟؟

تقول: "ماذا تفضل، الشاي أو القهوة"، ولا يصح أن تقول "أم" إلا مع همزة الاستفهام؛ فتقول "آلشاي أم القهوة" كما قال تعالى: " قل آلذكرين حرم أم الأنثيين... "، وكذلك مع "هل" تستعمل "أو" ولا تستعمل "أم"، فتقول: "هل تشرب الشاي أو القهوة؟"، وهذا هو الراجح،

المسألة (١٠) : كلمة "مُزْدَوجَة" في قولنا: "معايير مزدوجة".. بكسر الواو أم بفتحها؟

الصواب كسر الواو؛ لأن الفعل "ازدوج" لازم، وهو مبني للفاعل وليس مبنيا للمفعول، تقول: "ازْدَوَجَت المعايير"، ولا تقول: "ازْدُوِجَت المعايير".

المسألة (١١) : النسبة إلى طبيعة: طَبَعي، أو طبيعي؟

اللغوي المشهور "أنستاس الكرملي" له مبحث طويل في هذا الباب خلص فيه إلى معارضة النحويين في هذه القاعدة التي سبق ذكرها "قاعدة النسبة إلى فَعِيلة وفُعَيلة".

وانتهى في بحثه إلى أن النسب إلى "فَعِيلة" و"فُعَيلة" على بابه بغير حذف للياء، وما جاء مخالفا لذلك هو الشاذ. واستدل على صحة قوله بأن ما جاء موافقا لهذه القاعدة عن العرب أكثر مما جاء موافقا لكلام النحويين، ومما ذكره في ذلك "طبيعة: طبيعي".

و يستأنس لها بورودها في كلام أعلام اللغة كالجاحظ والسري الرفاء وأبي حيان التوحيدي وابن حزم والمرزوقي شارح الحماسة وغيرهم. وقال أبو العلاء المعري:

فَإِن تَترُكوا المَوتَ الطَبيعيَّ يَأتِكُم..... وَلَم تَستَعينوا لا حُساماً وَلا خِرصَا

وقال الوزير ابن شهيد:

إِنَّ الكَرِيمَ إِذا ما ماتَ صاحِبُه......... أَوْدَى بِهِ الوجْدُ وَالثُّكْلُ الطَّبِيعيُّ

ومما يؤيد ذلك أيضا ما وقع في كلام ابن المقفع من استعماله النسب إلى "بهيمة" على "بهيمي"، فهذا يؤيد أن الأصل هو النسب إليها على بابها، وشهادة الأصمعي لابن المقفع معروفة.

المسألة (١٢) : جمع فَهْم : أفهام أو فهوم ؟

جمع فَعْل على فعول مطرد، أما " أفهام " فالإشكال عليه من وجهين:

الأول: أن الفهم مصدر؛ والمصدر لا يجمع عند جمهرة اللغويين.

الثاني: أن فَعْلاً لا يجمع على أفعال؛ نص عليه سيبويه وتبعه جل المتأخرين.

والجواب عن الأول أن المصدر خرج عن المصدرية إلى الاسمية ليدل على فهم معين لفرد معين في وقت معين؛ وبذلك جرى استعمال الشعراء والأدباء.

والجواب عن الثاني من وجهين:

الأول: أن "الفهم" يجوز فيه فتح الهاء، بل نص بعضهم على أنه أفصح.

الثاني: أن بعض النحويين جوز جمع فَعْل على أفعال إذا كانت عينه حرف حلق كما هنا.

ومما ورد من ذلك عند الشعراء:

قول أبي تمام:

تصدا بها الأفهام بعد صقالها * * * وترد ذكران العقول إناثا

وقول المتنبي:

وليس يصح في الأفهام شيء *** إذا احتاج النهار إلى دليل

وقول أبي الفتح البستي:

أفهام أهل الفهم إن قستها *** دوائرٌ فهمك فيها نقط

وكل هؤلاء بعد عصور الاحتجاج،

المسألة (١٣) : هل يقال: سبع مجلدات أو سبعة مجلدات

إذا كان اللفظ مذكرا، وجمع جمعا مؤنثا سالما، فكيف يكون حاله مع العدد، والإشارة والغيبة؟

وهذا إنما يرد على غير العاقل كما هو واضح، كما تقول "مجلد" "مجلدات"، وجماهير النحويين على أن العبرة في العدد إنما هي بالمفرد، فتقول: "سبعة مجلدات" كما تقول: "خمسة عشر مجلدا".

وذهب الكسائي إلى جواز اعتبار الجمع، ومن ذلك الحديث المشهور الضعيف "نهى عن الصلاة في سبع مواطن"، ولذلك شواهد أخر، وأما البصريون فيجعلون هذه الشواهد من باب التضمين.

وأما الإشارة فتقول: "هذه مجلدات" و"هؤلاء مجلدات" والأول أشهر.

وأما الغيبة فتقول: "هي مجلدات" و"هنّ مجلدات" وكلاهما فصيح.

المسألة (١٤) : صحة تسمية الأب والأم: بابا وماما

جاء في نوادر اللغة لأبي زيد الأنصاري "١١٩ - ٢١٥هـ" وهو المعنيُّ بقول سيبويه في الكتاب: حدثني الثقة قال العنبريّون بأبأ الصبيُّ أباه، وبأبأه أبوه: إذا قال له: يا بابا، ومأمأ الصبيُّ أمه فهو يُمأمِئُها ويبأبئُ أباه بأبأةً ومأمأةً. ويقال: دأدأتُ الصبيَّ دأدأةً إذا سكتُّه تسكيتاً "نوادر اللغة لأبي زيد الأنصاري ص٢٥٤".

وجاء في رسالة الاشتقاق لابن السرّاج "316هـ: ومنه أن تجيءَ اللفظة يُرادُ بها الحكاية، فهذا الضرب لا يجوز أن يكون مشتقًّا، وذلك نحو: بأبأ الصبيَّ إذا قال له: يا بابا، وكذلك غاقِ وما أشبهه" "رسالة الاشتقاق لابن السراج ص٣١".

في البيان للجاحظ ت: 255 هـ: والميم والباء أوّلُ ما يتهيّأ في أفواه الأطفال، كقولهم: ماما، وبابا؛ لأنهما خارجان من عمل اللسان، وإنَّما يظهران بالتقاء الشفتين".

وفي كتاب الأفعال للسرقسطي "توفي بعد المئة الرابعة للهجرة: "بأبأ: قال أبو عثمان: قال أبو زيد: بأبأ الصبيُّ أباه وبأبأه أبوه: إذا قال له: بابا" "كتاب الأفعال للسرقسطي: ٤/١٣٣".

وفي أبيات رقيقة للشاعر العربي الغَزِل العباس بن الأحنف "١٩٢هـ" جاء فيها:

وكانتْ جارةً للحُورِ في الفردوس أحقابا

فأمسَتْ وهْيَ في الدنيا وما تألفُ أترابا

لها لُعَبٌ مصفَّفَةٌ تُلقبُهُنَّ ألقابا

تنادي كلّما رِيعت مِن الغِرّةِ يا بابا

" عبقرية اللغة العربية ص٢١٩. ديوان العباس بن الأحنف طبعة دار الكتب المصرية شرح وتحقيق عاتكة الخزرجي حيث وردت القصيدة ص١٦، ١٨".

وفي تكملة المعاجم العربية لدوزي: "وبابا بالبربرية والتركية: الأب "ابن بطوطة 2/416" وكذلك هي في لغة الفولة أو الفولان أو فلان "هجسون" وكذلك في العربية "شيرب لغة العرب ٣٢، ومحيط المحيط"". "معجم دوزي ١/٢٢٥ - ٢٢٦".

وقال ابن الوردي "٦٩١ - ٧٤٩هـ" عمر بن مظفر، صاحب اللامية المشهورة،:

أيا دادا حكت صِدغاكَ واوا فما أحلى ثناياكَ العذابا

لقد صدتْكَ أمُّكَ عن رضانا فيا ماما دعي للصلح بابا

وقال أحمد تقي الدين "١٨٨٨ 1935 -م" الشاعر القاضي،:

هو طفل فوق السرير صغيرٌ ذابل الطرف يسحر الأناما

وعليه من الجمال غشاءٌ نسجته بنات موسى اليتامى

إنما يقظة الغرام غشته فرمت قلبه صريعا غراما

تهموه بالحب وهو يتيمٌ أعجميٌّ يقول بابا وماما

وقال، أحمد شوقي،:

هناك ألقت بالصغير للورى *** واندفعت تبكي بكاءً مفترى

تقول بابا أنا دحّا وهو كخّ *** معناه بابا لي وحدي ما طبخْ

فقل لمن يجهل خطب الآنيهْ *** قد فطر الطفل على الأنانيهْ

المسألة (١٥) : التفريق بين: في الجملة وبالجملة

نبه على الفرق الشيخ العلامة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي في " حاشية الروض " في الأول منه حيث قال ص٥٨:

" والفـرق بـين قــولهم: في الجملــة وبالجملــة: أن بالجملــة يعــم ذلــك المذكور، وفي الجملة يكون مختصا بشيء منه لا في كل صورة".

المسألة (١٦) : استعمال لفظ: استلام وتَسَلُّم

الاستلام: هو اللمس باليد، مثل : استلام الحجر الأسود للطائف، وأما التسلم فهو قبض الشيء وحيازته.

المسألة (١٧) : صحة استعمال لفظ: "العادية" منسوبة إلى العادة

هل تستخدم في القطعة البشرية العادية والغرض تحقير القطعة واعتبارها غير ذات شأن إذ كانت مما تجري به العادة فليس فيها ما تنفرد به أو تقع موقعا غريبا، محل نظر، ولم أجد أنها استخدمت في عصر الاحتجاج بهذا المعنى.

المسألة (١٨) : استعمال: "في أثناء كذا" وليس: "أثناء كذا "

أفاد العلامة اللغوى الشيخ أبو مالك العوضي – وفقه الله – الآتي:

الذين أنكروا هذا الأسلوب " أثناء كذا " بغير "في" كثيرون، والذين ذهبوا إلى صحة قولهم " أثناء كذا " بغير حرف الجر " في " لا تخرج حججهم عن أربعة:

الحجة الأولى: الاستناد إلى قاعدة " النصب بنزع الخافض ".

ولم أر من نص عليها، ولكن كلامهم يقتضيها؛ لأن الظرفية قرينة نزع الخافض؛ كما قال ابن مالك:

الظرف وقت أو مكان ضمنا * * * في باطراد كهنا امكث أزمنا

الحجة الثانية: الاستناد إلى ما ورد في كتب اللغة " أنفذت كذا ثني كتابي " وقياس الجمع "أثناء" على المفرد "ثني". وهذا أشهر ما عندهم من استدلالات في هذه المسألة. كما ذكر ذلك أحمد العوامري، ومحمد العدناني وغيرهما.

الحجة الثالثة: الاستناد إلى السماع الوارد عن العرب في قول الشاعر الحزين الديلي:

ينام عن التقوى ويوقظه الخنا *** فيخبط أثناءَ الظلام يجول

استند إلى ذلك صلاح الدين الزعبلاوي، وضعف الحجج الأخرى، وهذا أقوى ما يمكن أن يحتجوا به.

الحجة الرابعة: استعمال أهل العلم لهذا الأسلوب بلا نكير، كما في قول الرضي في شرح الكافية:

"إذ هي الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام"

ذكر هذه الحجة أيضا الزعبلاوي وغيره.

وهناك حجة خامسة واضحة البطلان لا نشتغل كثيرا بالرد عليها، وهي الاستناد إلى أن المجمع اللغوي أجاز مثل هذا الاستعمال، ونص عليه في المعجم الوسيط.

وعلى هذا عول إميل يعقوب في دقائق اللغة.

وهذه الحجج كلها فاسدة لا يستقيم منها شيء، وإليك البيان:

أما الحجة الأولى:

فأكثر أهل العلم على أن النصب بنزع الخافض مقصور على السماع مع غير "أنْ" و"أنّ"، كما قال ابن مالك:

وعدِّ لازما بحرف جر *** وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلا وفي أن وأن يطرد *** مع أمن لبس كعجبت أن يدوا

وحتى الذين ذهبوا إلى قياس ذلك لم يقولوا به عمليا في كل موضع، وكلامهم مؤول، فالإجماع العملي مستقر في هذه المسألة على عدم قياسية النصب بنزع الخافض، ولو فتح باب نزع الخافض لفسدت اللغة فسادا عريضا.

وأما الحجة الثانية ففيها نظر من وجهين:

أولا: أن هذا النص لم يرد إلا في كتاب الصحاح للجوهري، وقد اختلفت نسخ الكتاب في ذلك، ففي بعضها "أنفذت كذا في ثني كتابي" بزيادة "في"، وإذا اختلفت النسخ لم يكن الاحتجاج ببعضها أولى من بعض.

ثانيا: أن قياس الجمع على المفرد باطل لا يصح، وإن ساغ وقوع الجمع موقع المفرد في بعض المواضع فهذا مقصور على السماع اتفاقا، وكيف يقاس الجمع على المفرد وبينهما من الفروق ما لا يحصى؟

ووجه ثالث، وهو أن يقال: لم لا يكون ذلك خاصا بالفعل "أنفذ"؟ وحينئذ لا يكون لكم حجة في غيره من الأفعال.

وأزيدك بيانا فأقول: ما عليك إلا أن تعاقب بكلمة "أثناء" معناها ثم تنظر أيجوز حذف حرف الجر أم لا، فكما لا يجوز أن يقال: "حدث ذلك تضاعيفَ الأمر"، و"مشيت معاطف الوادي"، بدلا من حدث ذلك في تضاعيف الأمر" و"مشيت في معاطف الوادي"، كذلك لا يجوز ذلك في أثناء ولا فرق، والله أعلم.

وأما الحجة الثالثة:

فهي فاسدة أيضا؛ لأن "أثناء" في بيت هذا الشاعر مفعول به للفعل "يخبط" على حد قول امرئ القيس: وليل كموج البحر أرخى سدوله. ولا ينبغي أن ننظر في النصوص المنقولة عن القدماء بفهومنا المعاصرة، فلو كان هذا البيت لشاعر معاصر لما كان هناك تردد في حمل اللفظ على المعنى الذي يريدونه، ولكن الشاعر قديم من العهد الأموي " متوفى نحو ٩٠ هـ" والمعنى على المفعولية واضح مستقيم، يتماشى مع المعهود في هذه اللفظة، فلا ضرورة تلجئ إلى فهم البيت بفهم مخالف للمعروف في كلام العرب.

وأما الحجة الرابعة فهي من أفسد ما يكون؛ وذلك لوجهين:

الأول: أن هـؤلاء العلمـاء مـن المتـأخرين لا يحـتج بكلامهـم اتفاقـا، ولـم يشتهر هذا الاستعمال بينهم حتى نزعم أن هذا إجماع سكوتي، بل هـو نادر عندهم، والكثير المشهور جدا في كلامهم هو "في أثناء".

الثاني: أن المتأمل في كلام الرضي يفهم بوضوح أنه لا يقصد ما زعموا، بل "أثناء" في كلامه خبر للمبتدأ الذي هو "موضعها".

المسألة (١٩) : هل يقال: فتاوي أم فتاوى؟

أفاد الشيخ عبدالرحمن السديس – وفقه الله – (تلميذ الشيخ عبدالرحمن البراك – حفظه الله -) بما يأتي:

قال العلامة ابن هشام في كتابه أوضح المسالك ١٠٨/٤:

وإذا كان مفاعل منقوصا فقد تبدل كسرته فتحه : فتنقلب ياؤه الفا : فلا ينون، ك"عذارى" و"مدارى"، والغالب أن تبقى كسرته : فإذا خلا من "أل"، والإضافة أجري في الرفع والجر مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه، "لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ" "وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ"، وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو: "سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ".اهـ.

هكذا عبر هنا بقوله: والغالب أن تبقى كسرته..

وقال الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله في كتابه المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل ٩١٩/٢:

تعرف كتب الفتاوي بذلك، بكسر الواو وهو أفصح، وبفتح الواو وهو صحيح. اهـ.

المسألة (٢٠) : فتيا لا فتوى:

سئل الشيخ اللغوي أبو مالك العوضي – وفقه الله – عن ذلك فأفاد بما يأتي:

التعبير بكلمة " فُتْيَا " أفصَحُ من التعبيرِ بكلمَتَيْ " فَتْوَى " و " فُتْوَى ". لكثرةِ شيوعها في اللسانِ العربي، ولأن الأَصْلَ في لامِهَا اليَاءُ. فهذِهِ المادَّةُ أكثَرُ ما تُستعمَلُ على " فَ تَ يَ "، وتستعمل أحياناً على " فَ تَ وَ ".

قال ابن سِيْدَه:" وإنَّما قَضَيْنَا على أَلِفِ أفْتَى بالياءِ، لكثرةِ فَتَيَ، وقِلَّةِ فَتَوَ ".

يقالُ: أفتيتُه فُتْيَاً، إذا أجبتُه عن مسألة. وتفاتَوا إلى فلانٍ، إذا تحاكَمُوا إليه، واستَفتَوهُ، قال الطِرِمَّاحُ:

أَنِخْ بفِنَاءِ أشْدَقَ مِنْ عَدِيٍّ وَ مِنْ جَرْمٍ وَهُمْ أَهْلُ التَّفَاتِيْ

أي: هم أهلُ التحاكم والاستفتاء.

وانظر غير مأمور: العين"١٨٧/٥"، و"الفتيا " للأشقر"١١".

وقال الخليل في" العين ": " وما جاء من فُعْلَى من بناتِ الواوِ يُحَوَّلُ إلى الياءِ، نحوَ: الدنيا؛ من دنوتُ وأشباهه" العين"١٨٧/٥".

وقال أبو مالك العوضي: كلاهما صواب "فتاوى" و"فتاوي".

وقد ذهب بعض العلماء لخطأ الكسر، كما في "خير الكلام في التقصي عن أخطاء العوام" قال:

"" يكسرون الواو من الدعاوِي ... والصواب فتحها كفَتاوَى ""

وقال أبو البقاء الكفوي في "الكليات":... والدعوى على وزن "فعلى" اسم منه وألفها للتأنيث فلا تنون يقال " دعوى باطلة أو صحيحة "

والجمع بفتح الواو لا غير ك" فتوى " و " فتاوى".

وفي كون الأفصح "فتاوي" نظر، فأهل اللغة يمثلون بها كثيرا مفتوحة؛ فقد قالوا عن الإداوة: الجمع أداوَى كفتاوى.

وقالوا: الدعوى جمعها دعاوَى كفتوى وفتاوى.

وقال الفيومي في المصباح: وعلى هذا فالفتح والكسر في " الدعاوي " سواء ومثله الفتوى و الفتاوي والفتاوي

وقال في موضع آخر: الجمع " الفتاوي " بكسر الواو على الأصل و قيل يجوز الفتح للتخفيف.

قلت: لعل مأخذ الشيخ بكر من هذا الموضع، والله أعلم.

وقال الفيومي الشامي في المصباح المنير ط/ العلمية ١/ ١٩٥: "و " دَعْوَى " فلان كذا أي قوله و " ادَّعَيْتُ " الشيء تمنيته و " ادَّعَيْتُهُ " طلبته لنفسي والاسم " الدَّعْوَى " قال ابن فارس " الدَّعْوَةُ " المرة وبعض العرب يؤنثها بالألف فيقول " الدَّعْوَى " وقد يتضمن " الادِّعَاءُ " معنى الإخبار فتدخل الباء جوازا يقال فلان " يَدَّعِي " بكرم فعاله أي يخبر بذلك عن نفسه و جمع " الدَّعْوَى " " الدَّعَاوِي " بكسر الواو وفتحها قال بعضهم الفتح أولى لأن العرب آثرت التخفيف ففتحت وحافظت على ألف التأنيث التي بني عليها المفرد وبه يشعر كلام أبي العباس أحمد بن ولاد ولفظه وما كان على فعلى بالضم أو الفتح أو الكسر فجمعه الغالب الأكثر فعالى بالفتح وقد يكسرون اللام في كثير منه وقال بعضهم الكسر أولى وهو المفهوم من كلام سيبويه لأنه ثبت أن ما بعد ألف الجمع لا يكون إلا مكسورا وما فتح منه فمسموع لا يقاس عليه لأنه خارج عن القياس قال ابن جني قالوا حبلى وحبالى بفتح اللام والأصل حبال بالكسر مثل " دعوى " ودعاو وقال ابن السكيت قالوا يتامى والأصل يتائم فقلب ثم فتح للتخفيف وقال ابن السراج وإن كانت فعلى بكسر الفاء ليس لها أفعل مثل ذفرى إذا كسرت حذفت الزيادة التي للتأنيث ثم بنيت على فعال وتبدل من الياء المحذوفة ألف أيضا فيقال ذفار وذفارى وفعلى بالفتح مثل فعلى سواء

في هذا الباب أي لاشتراكهما في الاسمية وكون كلّ واحدة ليس لها أفعل وعلى هذا فالفتح والكسر في " الدَّعَاوِي " سواء ومثله الفتوى و الفتاوي والفتاوي ثم قال ابن السراج قال يعني سيبويه قولهم ذفار يدلك على أنهم جمعوا هذا الباب على فعال إذ جاء على الأصل ثم قلبوا الياء ألفا أي للتخفيف لأن الألف أخفّ من الياء ولعدم اللبس لفقد فعالل بفتح اللام وقال الأزهري قال اليزيدي يقال لي في هذا الأمر " دَعْوَى " و " دَعَاوِى " أي مطالب وهي مضبوطة في بعض النسخ بفتح الواو وكسرها معا وفي حديث لو أعطي الناس بدعاويهم هذا منقول وهو جارٍ على الأصول خال عن التأويل بعيد عن التصحيف فيجب المصير إليه "

المسألة (٢١) : هل يقال في وصف سلعة قد بيعت أنها سلعة مبيعة أم سلعة مباعة؟

"مبيع" و"مباع" كلاهما اسم مفعول، وعادة يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن مفعول، أما الثلاثي الأجوفَ –الذي عينه حرف علة- فيحذف منه واو مفعول غالباً، تقول: صانَ يصُون مَصُوْن.

أما غير الثلاثي –أي الرباعي وغيره- فيُصاغ اسم المفعول منه على وزن المضارع، بإبدال حرف المضارعة مِيْماً مضمومة مع فَتْحِ ما قبل آخره، تقول: أكرم يكرِمُ مُكْرَمْ؛ أباح يُبيح مُباح.

وعلى هذا يقال في كلمة "بيع": باع يبيع، فالشيءُ مَبيع. أما "مُباع" فمشتق من الرباعي – أي وزن أفعل- تقول: أباع الشيءَ: عَرَضَه للبيع، فهو مباع.

فالمبيع ما تم عليه البيع، وأما المباع فهو المعروض للبيع. وقد قيل هما بمعنى وقيل معناهما متقاربان.

وأنشد ابن السكيت:

فرضيتُ آلاءَ الكميتِ فَمَنْ يَبِعْ * فَرَسًا فليسَ جَوادنا بمُباعِ

فوصف السلعة بأنها "مباعة" يناسب مقام الكلام إذا كان المقصد: السلعة المعروضة للبيع، أما ما قد تم عليها البيع فيقال فيه: مبيع.

ولشيوع عكس هذا الفهم في الاستعمال اليوم وقد يقال في هذه المسألة: "عرف مقبول ولا استعمال منقول".

انظر: أسرار العربية لابن جني "صـ١١٧"، المحكم والمحيط الأعظم "٢٦٢/٢"، تهذيب كتاب الأفعال لابن القطاع "٤٠/١"، لسان العرب "٢٣/٨".

المسألة (٢٢) : طريقة النطق بأيام الأسبوع

الاثنين : بهمزة وصل. وما انتشر بأنه إذا كان علما على اليوم فإنه يهمز غير صحيح، وما في طبعات الكتب القديمة من وضع الهمزة فهو خطأ.

الثلاثاء: الثلاثاء" يجوز بفتح المثلثة أم بضمها والفتح أفصح، وسيبويه يجعله بالفتح فقط.

الأربعاء: كسر همزة الأربعاء وهم وقع فيه بعض المعاصرين، والأربعاء، الأفصح بكسر الباء ثم فتحها ثم ضمها.

و الجمعة، بضم الميم ثم تسكينها ثم فتحها.

وهذه من إفادات اللامة اللغوي أبي مالك العوضي – وفقه الله -.

المسألة (٢٣) : حكم استعمال الفعل "انضاف"

أفاد الأستاذ الدكتور خالد النملة – وفقه الله – في هذه المسألة بما يأتي:

منع الحريري "ت: ٥١٦هـ" في درّة الغواص استعمال الفعل "انضاف" من نحو قول القائل: انضاف الشيءُ إليه، ومما قاله في منع ذلك: "ويقولون: انضاف الشيءُ إليه، وانفسد الأمرُ عليه، وكلا اللفظين معرّة لكاتبه والمتلفظ به؛ إذ لا مساغ له في كلام العرب ولا في مقاييس التصريف. ووجه القول أن يقال: أُضيف الشيء إليه، وفسد الأمر عليه؛ والعلة في امتناع "انفعل" منهما أن مبنَى فعل المطاوعة المصوغ على "انفعل" أن يأتي مطاوعَ الثلاثية المتعدية كقولك: سكبته فانسكب، وجذبته فانجذب، وقدته فانقاد، وسقته فانساق، ونظائر ذلك، و"ضاف" و"فسد" إذا عُدّيا بهمزة النقل فقيل: "أضاف" و"أفسد" صارا رباعيين فلهذا امتنع بناء "انفعل" منهما فإن قيل: فقد نقل عن العرب ألفاظ من أفعال المطاوعة بنوها من "أفْعَلَ" فقالوا: انزعج، وانطلق، وانقحم، وانحجر، وأصولها: أزعج، وأطلق، وأقحم وأحجر، فالجواب عنه أنّ هذه شذّت عن القياس المطرد والأصل

المنعقد، كما شذّ قولهم: انسرب الشيء، المبني من "سرب" وهو لازم، والشواذ تقصر على السماع، ولا يقاس عليها بالإجماع"[١].

ونقله عن الحريري صلاح الدين الصفدي "ت: ٧٦٤هـ" في تصحيح التصحيف وتحرير التحريف[٢].

وقد ردّ ابن برّي "ت:٥٨٢هـ" في حاشيته على درّة الغواص ما ذهب إليه الحريري، وأثبت هو وابن الحاجب " ت:٦٤٦هـ" أنّ "انفعل" قد ورد كونُه مطاوعًا للفعل الرباعي "أفْعَلَ"، مثل: ازعجتُه فانزعج، وأغلقته فانغلق، وأطلقتُه فانطلق، وأدخلتُه فاندخل[٣]، ومنه قول الكُميت بن زيد[٤]:

لا خُطوَتِي تَتَعاطَى غيرَ موضِعِها ولا يَدِي في حَمِيتِ السكْنِ تَنْدَخِلُ.

ومنه أيضًا عند العكبري "ت: ٦١٦هـ" وابن عصفور "٦٦٩هـ": أهويتُه فانهوى، وأغويته فانغوى، كأنّ "أفْعَلَ" هنا ناب عن "فَعَلَ"[٥].

"١" درة الغواص في أوهام الخواص ١٨٤. ١٨٥.

"٢" ص ١٢٩.

"٣" حاشية ابن بري ٧٥١، والشافية لابن الحاجب ٢١، وشرحها للرضي ١/١٠٨، وارتشاف الضَرَب لأبي حيان ١/١٧٥.

"٤" ديوانه ٣٣٠.

"٥" شرح التكملة للعكبري ٢/٢٥٠ب، والممتع لابن عصفور ١/١٩٢.

وقد رجّح الباحث د. فراج بن ناصر الحمد في بحثه المقدّم لنيل درجة "الدكتوراه": "آراء ابن برّي التصريفية جمعًا ودراسة" صحة استعمال الفعل "انضاف" فقال: " والراجح - فيما يظهر - أنّ "أفعلتُه" في مثل هذه الأفعال "يقصد: أزعجته وأغلقته وأهويته وأغويته" قد قام مقام "فَعَلتُه"، كما أقاموا "تَرَكَ" مقام "وَذَرَ" و"وَدَعَ"، فكما أنّ "يَدَعُ" و"يَذَرُ" قد جاءت على "وَدَعَ" و"وَذَرَ" كذلك جاء نحو: انطلق وانزَعَجَ، على طَلَقتُه وزعَجْتُه، وعلى ذلك يمكن حملُ قولهم: "انضاف"، كأنّه قيل: ضِفْتُه فانضافَ، ثم استُغني عن "ضِفتُه" بـ"أضفتُه"" "١".

واستعمال "انضاف" وارد عند عدد من العلماء الأوائل اللغويين المحقّقين، وفي شعر بعض الشعراء، ومن ذلك قول ابن هشام صاحب السيرة النبوية "ت:٢١٣هـ": "مَن اجتمع إلى يهود من منافقي الأنصار: قال ابن إسحاق: وكان ممّن انضاف إلى يهود ممّن سُمّي لنا من المنافقين من الأوس والخزرج...".

وقول قدامة بن جعفر "ت: ٣٣٧ هـ" في نقد الشعر: "فإذا انضاف إلى ذلك الوصف بالسرعة كان أحسن وأكمل".

"١" آراء ابن بري التصريفية جمعًا ودراسة ٣٧٥.

ومنه قول ابن جني "ت:٣٩٢هـ" في التمام في تفسير أشعار هذيل: "وذلك لأنه انضاف إلى الإدغام انفتاح ما قبل الحرف فزال المد". وقوله في الخصائص: "وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله عز وجل".

ومنه قول أبي هلال العسكري "ت:٣٩٥هـ" في الأوائل: "وهو أيضاً تطهيرٌ مما قد انضاف إلى الأبدان من دخان النيران". وقوله في ديوان المعاني: "وقد انضاف إلى هذا صفاء مدحه ورقّة تشبيهه".

ومنه قول أبي منصور الثعالبي "ت:٤٢٩هـ" في ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: "ولا خيرَ إلا فيهم أو لهم أو معهم أو انضاف إليهم". وقوله في فقه اللغة: "فإذا زاد ما به من ذلك وانضاف إليه عدم الرفق في أموره، فهو أخرق".

ومنه وقول أبي العلاء المعرّي "ت:٤٤٩هـ" في الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ: "وإذا انضاف الحذل، إلى المذل، فأعان الله على الليل الطويل". وقوله في رسالة الصاهج والشاحج: "فإذا انضاف إلى ماذُكر من أخلاق البزّاز أنّه خزّاز فإنّا لله وإنّا إليه راجعون".

ومنه قول ابن سنان الخفاجي "ت:٤٦٦هـ" في سر الفصاحة: "فإذا انضاف إليه تصغيرٌ آخر قَبُح".

ومنه قول ابن سيده "ت:٤٨٥هـ" في المحكم والمحيط الأعظم: "بدليل ما انضاف إليها من زيادة الياء معها"، وقوله فيه أيضًا: "وانضاف إلى ذلك أنه علم".

ومن شعر أبي الحسن علي بن محمد بن فهد التهامي "ت: ٤١٦هـ" شاعر وقته كما قال الذهبي:

ما العَيش غير جواره في رَوضَةٍ   يَنضافُ رَيّاها إِلى رَيّاهُ

إلى غير ذلك ممّا لا يكاد يحصى من استعمالات اللغويين وعلماء الشريعة المحققين كابن حجر وابن تيمية وابن القيم وغيرهم من استعمالات "انضاف" و"ينضاف" و"تنضاف" ونحوها.

وبهذا يظهر أنّ جواز استعمال "انضاف" أقوى من منعه، وأنّ في الأمر سَعةً لغويّة، وأنّه لا تثريب على من استعمله، والله أعلم بالصواب.

المسألة (٢٤) : المرفق والمرافق

أفاد الشيخ أبو مالك العوضي – وفقه الله – بما يأتي:

عالج الأستاذ محمد العدناني في كتابه "معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة" الصادر عن مكتبة لبنان في باب الراء مادة رقم ٧٦٩ المعنونة بالإرفاق والمرفقات، ص٢٦٥ و٢٦٦- قضية اكتساب صيغة "أرفق" معنى المصاحبة فقال:

ويخطئون من يقول: الرسوم مرفقة بكتابي هذا؛ لأن الفعل أرفقه بمعنى "لانَ له وحسن صنيعه" كما تقول المعجمات، ولا يعني صاحَبَه أو رافقَه.

ولكن جاء في الجزء الثاني من المجلد الحادي والخمسين من مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ربيع الآخر ١٣٩٦ هـ نيسان إبريل ١٩٧٦م – ما يأتي:

"كان مجلس المجمع أحال إلى المؤتمر مع الموافقة قرار لجنة الألفاظ المتضمن "شاع في هذه الأيام قول بعض الكتاب: ومع كتابي هذا كل المرفقات. وترون أن المذكرات مرفقة بكتابي هذا..أو مع كتابي هذا."

"والملاحظ على هذين الاستعمالين أن اللفظ "مُرْفَق" مشترك بينهما، وهو في صورة اسم المفعول من الفعل "أرفق". غير أنه بالبحث في المعاجم لم نجد ذكرا لأرفق بهذا المعنى، على حين وجدنا أن في قوله تعالى: "وحسن أولئك رفيقا" وصفا للرفاقة بمعنى المصاحبة.

وفي المعاجم القديمة: رفاقة بمعنى مصاحبة، وفيها أيضا: رافقه بمعنى صاحبه، وترافقا بمعنى تصاحبا.

وهذه النصوص تجعلنا نفترض فعلا من هذه المادة على وزن "أفْعَل" وهو "أرْفَقَ" بمعنى صاحب، وعلى أساس هذا الفرض يمكن إعمال قرار المجمع القائل بقياسية تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة، فنقول حينئذ: أرفقه بمعنى جعله رفيقا أي مصاحبا... ومن "أرفق" نشتق المُرْفَق والإرفاق والمرفقات. ولهذا كله ترى اللجنة جواز التعبيرات المتقدمة في المعنى الذي يستعملها المعاصرون فيه."

وبعد مناقشة حادة عرض الموضوع على التصويت، فأجيز قرار اللجنة بالأكثرية بعد تعديل التعليل الوارد فيه باستبدال جملة "تسمح لنا بإجازة تكملة هذه المادة بوزن أفْعَل" بجملة "تجعلنا نفترض فعلا من هذه المادة على وزن أَفْعَل".

وكان ذلك في الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة المنعقد في المدة الواقعة بين تاريخ ٢٣ صفر سنة ١٣٩٦هـ الموافق ٢٣ شباط ١٩٧٦م، وتاريخ ٧ ربيع الأول ١٣٩٦هـ الموافق ٨ آذار ١٩٧٦م.

وفي قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة - "٢٧ / ١" : الإرْفاق والمُرْفَقات

١ _ ما زالت الرسائل الحكومية وغيرها تستعمل كلمة "المرفقات" للدلالة على ما يصاحب الرسالة من مذكرات أو وثائق ومستندات، كما تستعمل عبارة: أرفق كذا بالكتاب"، أو "مُرفقٌ مع هذا مذكرة" ونحو ذلك، مما يستخدم فيه الإرفاق بمعنى المصاحبة مع تعدية الفعل بنفسه، ثم تعديته بالباء.

٢- وما زالت الرسائل الحكومية وما إليها يجري فيها هذا التعبير بصوره المختلفة، على الرغم من أن "إبراهيم اليازجي" قد شهَّر به، وندَّد منذ استهلال القرن الحاضر في كتابه "لغة الجرائد" إذ قال: "يقولون: أرفقتُ الكتابَ بكذا، وأرفقت بالكتاب كذا، ويقال: عدد المرفقات كذا، وهذه الصيغة: "أرفق" لم ترد بهذا المعنى في اللغة، وإنما فيها "رافقه". فأما أرفقه فمعناه نفعه. يقال: "أرفق فلاناً". وقبل سنين غير قلائل،

وألقى "محمد علي النجار" محاضرات في الأخطاء اللغوية الشائعة، وجمعها في كُتَيِّبَيْن، وقد اختار من "لغة الجرائد" ما اختار، وعقب على ما شاء أن يعقب وكان "الإرفاق" و"المرفقات" فيما نقل عن "اليازجي"، ولكنه لم يبد في ذلك رأياً، كما يفعل حين ينكر التخطئة أو التصويب.

٣- ومما يستوقف النظر أن الأسلوب الكتابي المعاصر يستمسك بكلمة "المرفقات" وما تصرفت منه، مع أن معنى وضع الشيء في درج الآخر باب من أبواب فقه اللغة، تعني به بعض معجمات المعاني، وتذكر له مرادفات شتّى، ففي كتاب "الألفاظ الكتابية" للهمذاني، أحد أعيان الأدب في القرن الهجري، نجد هذا الباب، مقولاً فيه: أنفذت إليك كتاباً دَرْجَ كتابي و طيَّ كتابي وثِنْيَ كتابي وضمن كتابي وعطف كتابي.

٤- إزاء هذا الأنس باستعمال الإرفاق، والمرفقات، نبحث عن مندوحة لإجازته. والمندوحة عندي أن في اللغة فعل: رفق - مضموم الفاء - رفاقه، أي صار رفيقاً، وهذا الفعل اللازم يسوغ لنا أن نعديه بالهمزة، وذلك قياس مسلم به عند جمهرة اللغويين، حتى إن "مختار الصحاح" يجتزئ بذكر الفعل اللازم، وينص على أن تعديته بالهمزة أو التضعيف مما هو معلوم من قاعدة العربية، وقد نص "الجوهري" على قياسية التعدية في باب الألف اللينة من الصحاح وقد جاء المجمع من بعد، فأقر تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياساً. فإذا انتهينا إلى التسليم

بصحة "أرفق" متعدياً، كان المعنى: تضمين الفعل معنى التصيير، فيصبح الاسم الذي كان فاعلاً في الأصل مفعولاً، فتقول: أرفقت المذكرة أي جعلتها رفيقة أو مصاحبة أو ملازمة، فالمذكرة "مرفقة" بصيغة اسم المفعول أي ذات رفاقة وصحبة ولزوم. وبناءً على هذا لا يعدو الصوابَ من يقول: أرفقت المذكرةَ أو الوثيقةَ أو نحو ذلك. أو من يقول: المرفقات كذا وكذا. أو من يقول: المذكرة ونحوها مُرفَقة.

٥- بقي من التصرف في هذا التعبير استعمال" أرفقْت كذا بكتابي". فعل "الباء" هنا مما يأباه تخريج الإرفاق بمعنى جعْل الشيء رفيقاً، والشائع لغةً في مثل هذا أن يقال: "أرفقت كذا بكتابي" أي صيرته رفيقاً له، وربما وجد الذوق في هذا غضاضة، فالوجه أن نستبقي الاستعمال الدائر لا نغيره بما لا يقبل، ونخرجه على أن الفعل يتعدى إلى مفعوله الثاني بالباء، حملاً على قياسية تعدية الفعل اللازم بالباء، كما نبَّه إلى ذلك "الجوهري" أو أن نضمن "أرفق" معنى "ألحق"، فكما نقول: "ألحقت كذا بكتابي"، نقول: "أرفقت كذا بكتابي" وفي الإلحاق معنى الإتباع، وهو للدلالة أوكد وأقوى. وبذلك يتحقق الغرض البلاغي من التضمين، وذلك بتعدية الإرفاق بالباء حملاً له على الإلحاق.

٦- ومع تجويزنا لهذه الاستعمالات العصرية، نشير إلى أن مرادفاتها من فصيح العربية غير المجوّف يغني غناءها، ومن الأمثلة: الملحقات، ففي

اللغة: ألحق الشيء بالشيء: أتبعه إياه. والمدرجات، وفي اللغة: أدرجَ الشيء في الشيء: وضَعه في ثناياه. بل إن مادة "رفق" نفسها، فيها رافقه، بمعنى صاحبه ولازمه، وعلى هذا يقال المرافِقات، والمذكرة المرافَقة، كما يقال: يرافق كتابي مذكرة ونحو ذلك. وفي استعمال هذه المرادفات ما يغني عن الإرفاق.

وقد شاع في هذه الأيام قول بعض الكتاب: " ومع كتابي هذا كل المُرْفَقات"، و "ترون أن المذكرات مُرْفَقَة بكتابي هذا... أو مع كتابي هذا". والملاحظة على هذه الاستعمالات أن اللفظ "مرفَق" مشترك بينها، وهو في صورة اسم المفعول من الفعل "أرْفق". غير أنه بالبحث في المعاجم لم نجد ذكراً لأرفق بهذا المعنى، على حين وجدنا أن في قوله تعالى: " وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقاً" وصفاً للرفاقة بمعنى المصاحبة. وفي المعاجم القديمة: رفاقة بمعنى مصاحبة، وفيها أيضاً: رافقه بمعنى صاحبه، وترافقا بمعنى تصاحبا. هذه النصوص تجعلنا نفترض فعلاً من هذه المادة على وزن "أفْعَل"، وهو "أرفق" بمعنى صاحب. وعلى أساس هذا الفرض يمكن إعمال قرار المجمع القائل بقياسية تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة فنقول حينئذ: أرفق بمعنى جعله رفيقاً أي مصاحباً.. "رفُق صار رفيقاً" هذا الفعل في كل من "أقرب الموارد،

والوسيط" ولهذا كله ترى اللجنة جواز التعبيرات المقدمة في المعنى الذي يستعملها المعاصرون فيه.

المسألة (٢٥) : هل يصح إطلاق التكييف على التوصيف

التكييف مأخوذ من "كيف"، وهو اسم مبني جامد غير مشتق، لا يستعمل منه المصدر، لأن الاشتقاق لا يكون في الأسماء المبنية، لعدم سماع ذلك من العرب، ولذا فلا يصح هذا الاستعمال لغة.

المنصف لابن جني ٨/١، شرح ابن عقيل ٥٢٩/٢، مختار الصحاح ص ٥٨٥.

إلا أنه ورد لفظ "الكيفية" مصدرًا للفظ "كيف"، قال الأزهري "ت:٣٧٠هـ" في تهذيب اللغة "كيف: ٣٩٢/١٠": "وقيل في مصدر كيفَ: الكيفية".

وعلى هذا يمكن أن يقال: إن التكييف مصدر الفعل كيّف المشتق من الكيفية التي هي مصدر كيْفَ.

وبهذا يظهر صحة اشتقاق التكييف من "كيْفَ".

"والتعبير بـ "التوصيف" أصدق وأشمل من التعبير بـ "التكييف"، فإن هذا الأخير أخص من الأول، ففي مرحلة التوصيف يفتش الفقيه عن الصيغة الفقهية المناسبة للواقعة، بحسب الأحوال الممكنة، فإما أن

يجد له وصفاً مسمى في الفقه المدون، فيكون عمله تخريجاً، وإلا أسبغ عليه وصفاً مناسباً، وهو ما يسمى في بعض البحوث المعاصرة تكييفاً، أو أن هذا المسمى هو الأقرب إلى تسميته بالتكييف. فالتوصيف إذاً يشمل: التخريج والتكييف".

وقد اختار شيخنا عبدالله الخنين – حفظه الله – اسم : التوصيف الفقهي في كتابه الشهير، وكتب مبرر ذلك في ج ١ ص ٥٢ هامش ٤ بأنه وإن أجاز المجمع اللغوي بالقاهرة لفظة: التكييف، إلا أن الصواب أن : كيف: اسم مبني جامد، غير مشتق،ولا يستعمل منه المصدر، ولم يسمع عن العرب لفظة: التكييف، ولا الفع: كيَّف.

المسألة (٢٦) : استخدام " بالطبع أو طبعًا " بدلا عن "لا شك"

يقولون: " طبعًا ". وهي كلمة دخيلة في العربية، أحسِبها وردت علينا من ترجمة الكتبِ الأجنبيةِ مع بِداءةِ عصر النهضة. وربتما أراد بعضُ المترجمين أن يترجم الكلمة الإنجليزيةَ " of course " فلم يعرف لها في العربية مرادفًا فترجمها لفسادِ الطبعِ " بالطبع أو طبعًا " وهي حشوٌ من القولِ، وعِيّ في الكلامِ" يُنظر في البيان والتبيين / ١ /١١٣ " وفي العربية بديل لها هو " لا جرم " و " حقًّا " و " أجَلْ " و " نعَم " و " لا ريب " و " لا شك " ونحوها.

المسألة (٢٧) : استخدام كاف التشبيه في غير التشبيه:

يقولون: نحن كمسلمين نخافُ الله. وهذا التعبير من تبِعات الترجمة الرديئة. مترجمة حرفيًّا من الكلمةِ الإنجليزيةِ " as " فإنها تستعمل بمعنى الكاف، ويضعونها موضع الاختصاص في العربية والصواب أن تقولُ. مثلاً: نحنُ المسلمين نخافُ الله. نُصب " المسلمين

بفعل مضمر وجوبًا تقديره أعني أو نحوُه. أو تقول: نحن أيها المسلمون نخاف الله. ومما ورد في ذلك قول الشاعر:

جُد بعفوٍ فإنني أيها العب *** دُ إلى العفو يا إلهي فقيرُ

وقول الآخر:

إنا بني نهشلٍ لا ندّعي لأبٍ *** عنه ولا هو بالآباءِ يشرينا

المسألة (٢٨) : استخدام الفترة بمعنى المدة من الزمن:

يقولون: في هذه الفترة. أو بعد فترة ؛ أي: مدة. وهو خطأ ؛ فإن الفترة في اللغة هي الضعفُ والسكون وانكسارُ الحدة والنشاطِ ؛ ولهذا يطلق على ما بين النبيَّين، كما قال ـ تعالى ـ: "" يا أهل الكتابِ قد جاءكم رسولنا يبين لكم على فترة من الرسل""

ولبديل من ذلك هو " مدة " و " زمن " و " حقبة...".

المبحث الثالث : تلخيص أهم التصويبات اللغوية مما يشيع عند الباحثين من كتاب قل ولا تقل لجواد علي

١) قل: فلان مؤامر، ولا تقل متؤامر. "ص٣٤".

٢) قل: أيما فضل العلم أم المال؟؛ ولا تقل: أيهما أفضل العلم أم المال. "ص٣٤".

٣) قل: الثبات في الحرب؛ ولا تقل: الصمود في الحرب. "ص٣٥".

٤) قل: اعتزل الرئاسة؛ ولا تقل: تنازل عن الرئاسة؛ والسبب في ذلك أن "تنازل" فعل اشتراك في المسموع والمدون من اللغة، ومعناه: النزول من الإبل إلى القتال بين اثنين أو أكثر منهما---. "ص٣٩".

٥) قل: هذا هذه الجمعية محلولة؛ إذا كان قد نسخ قيامها بأمر آمر، وقهر قاهر، من غير أعضائها؛ ولا تقل: هذه الجمعية منحلة، إذا كان قد بطل قيامها وزال قوامها، من تلقاء أعضائها. "ص٤٣".

٦) قل: تأكدت الشيء تأكداً؛ ولا تقل: تأكدت من الشيء؛ والفعل "تأكد" لم يرد في كلام العرب إلا لازماً، بمعنى توكد، فقد قالوا: تأكد الأمر: أي ثبت ثبوتاً وثيقاً---. ولذلك لا نجد موضعاً لاستعمال "من" في قولهم "تأكد فلان من الأمر، ومن المبلغ"؛ لكن كثرة استعمال هذا

الغلط جعلتهم لا يفكرون في تركيب جملته وتحرّي الصحة فيه، لأنهم فكروا في تأدية المعنى، حسبُ؛ وليس من شأن المتكلم، إن لم يكن لغوياً، أن يفكر في دقائق التركيب، بعد أن يجده منطبقاً على قواعد الإعراب العامة. "ص٤٤".

٧) قل: تخرَّج فلان في الكلية الفلانية؛ ولا تقل: تخرج من الكلية الفلانية؛ وذلك لأن "تخرّج" في هذه الجملة وأمثالها، بمعنى تأدب، وتعلم، وتدرب----. "ص٤٥".

٨) قل: نقول الموظفين، ونقلاتهم؛ ولا تقل: تنقلاتهم؛ وذلك لأن "التنقلات" جمع المصدر "التنقل"، المشتق من "تنقل فلان"، أي انتقل من شيء إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، ومن بلدة إلى أخرى، عدة مرات بحسب رغبته وهواه----. فتنقلات الموظفين ليست مكررة عدة مرات في تلك المرة، ولم تكن برغبة منهم وعلى هواهم؛ فالصواب النقول، والنقلات--- والنقلة مصدر المرة، كما تقول في الخرجة: خرجات، وفي السفرة: سفرات-----؛ والفرق بينهما أن النقلة مضافة إلى مفعولها، وتلك مضافة إلى فاعلها؛ ولا تقل: تنقلات الموظفين، بهذا المعنى؛ فتنقلات الموظفين تكون في أيام إجازاتهم واستراحاتهم، أو تفتيشهم وتحقيقاتهم، أي حينما ينتقلون مرة بعد مرة، باختيار، أو بإذن للاعتبار والاختبار. "ص٤٦".

٩) قل: القَطّاع؛ ولا تقل: القِطاع، ولا القُطاع؛ وذلك لأن القطاع من اصطلاحات الهندسة القديمة؛ وقد استعير للتقسيمات الاقتصادية، باعتبار أن مجموع الاقتصاد دائرة، والقطّاع يقطع جزءاً منها، ويفرزه- ---؛ وهذه التسمية من باب تسمية الكل بالجزء، كما قالت العرب: "الحائط" للبستان، مع أن الحائط هو جداره؛ وكما سمى العصريون عدة أشياء بالمنطقة من غير أن يشترطوا الاستدارة في الشيء المسمى، وذلك خطأ قبيح، لأن المنطقة كالحزام، فتستعمل للاستدارة، لا للانبساط، فقولهم "المنطقة الاستوائية من الأرض" صحيح----، وقولهم "المنطقة المحرمة من البلاد" خطأ لأنها لا استدارة فيها. "ص٤٦-٤٧".

١٠) قل: تعرفتُ الشيءَ والأمورَ، وتعرفت إلى فلان، واعترفت إليه، واستعرفت إليه، وقالت العامة: تعرفت بفلان؛ ولا تقل: تعرفت إلى الشيء والأمر، ولا تعرفت عليهما؛ وذلك لأن لغة العرب تميز في هذا الفعل، بين الإنسان وغيره، كما تميز بين مدلولي صيغة الفعل "تفعّل" في هذه العبارة.---- "ص٤٧".

١١) قل: هذا يرمي إلى الإصلاح ويستهدفه؛ ولا تقل: يهدف إلى الإصلاح. "ص٤٨".

١٢) قل: الشيء الذي ذكرته آنفاً، أو سالفاً، أو المذكور أنفاً؛ ولا تقل: الشيء الآنف الذكر. "ص٤٩-٥٠".

١٣) قل: عُرّض فلان للتعذيب والعقوبة والأذى، وجعل عرضة لها؛ ولا تقل: تعرَّض لها. "ص٥٠"

١٤) . قل: هؤلاء الطغام، والطغامة؛ ولا تقل: الطغمة. "ص٥٣".

١٥) قل: دعسته السيارة دعساً، وداسته دوساً؛ ولا تقل: دهسته دهساً. "ص٥٤".

١٦) قل: إنسان شيق، أو شيق القلب، وكتاب شائق الموضوع، وموضوع شائق؛ ولا تقل: كتاب شيق الموضوع، ولا موضوع شيق. "ص٥٥"

١٧) قل: أمَلَ فلانٌ النجاحَ، يأمُله؛ ولا تقل: أمِل النجاح يأمَله؛ لأنه من باب "نصر ينصر". "ص٥٩"

١٨) قل: جدَبَ المعاهدةَ والقول والرأي، واستقبحها، وذمها؛ ولا تقل: شجبها. "ص٦١"

١٩) قل: القانون الدُّوَلي، "إذا أردت نسبته إلى الدول، لاشتراكها فيه"؛ ولا تقل: القانون الدَّوْلي. "ص٦٣".

٢٠) قل: السكك الحديد؛ ولا تقل: السكك الحديدية. "ص٦٣"

٢١) قل: استُهْتِر فلانٌ بالدنيا، واستُهتر بالخمر، واستُهتر الزاهد بعبادة الله، واستُهتر غيره بالنساء، فالأول مستهتَرٌ بالدنيا، والثاني مستهتَرٌ بالخمر-----؛ ولا تقل: استَهْتَر فلان، ولا فلان مستهتِر. "ص٦٤"

٢٢) قل: الغاية تسوّغ الواسطة تسويغاً، وتُبِرّها إبراراً؛ ولا تقل: تبررها تبريراً. "ص٦٥"

٢٣) . قل: الهُوِيّة؛ ولا تقل: الهَوِية، "أي في تسمية البطاقة الشخصية". "ص٦٧"

٢٤) قل: مصير الأمة، ومصاير الأمم، ومكايد السياسة، ومكينة، ومكاين، ومصيدة ومصايد؛ ولا تقل: مصائر الأمم، ومكائد السياسة، ولا مكائن ومصائد، "وذلك لأن الياء في هذه الكلمات أصلية لا مجتلبة". "ص٦٧"

٢٥) قل: هذا على وفق شروط---؛ ولا تقل: هذا وفق شروط---. "ص٧٠".

٢٦) قل: كابد العدوُّ خسارةَ كذا وكذا؛ ولا تقل: تكبد العدو الخسارة. "ص٧٢".

٢٧) قل: فلان مغترِض؛ ولا تقل: مغْرِض. "ص٧٨"

٢٨) قل: متخصص بالعلم؛ ولا تقل: إخصائي به. "ص٨٠"

٢٩) قل: هذا بدل المشاركة في الجريدة، أو المجلة؛ ولا تقل: هذا بدل الاشتراك. "ص٨٣"

٣٠) قل: أُسِّست هذه المدرسة في السنة الأولى من حكم فلان، وأُسس المسجد على عهد فلان؛ ولا تقل: تأسست المدرسة، وتأسس المسجد. "ص٨٧"

٣١) قل: في الأقل، وفي الأعم، وفي الأغلب، وفي الغالب؛ ولا تقل: على الأقل، وعلى الأعم، وعلى الأغلب، وعلى الغالب. "ص٩٠"

٣٢) قل: ما زال الخلاف قائماً، ولم يزل قائماً، وما زلت أقرأ؛ ولا تضع في مثل هذه التعبيرات "لا" بدل "ما"، فلا يستقيم استعمال "لا" مع فعل الاستمرار "زال"، إلا بأحد شرطين: إما تكرارها، وإما أن تكون الجملة للدعاء، أو للرجاء. "ص٩١"

٣٣) قل: هو عائل على غيره، وهم عالة على غيرهم؛ ولا تقل: هو عالة على غيره. "ص٩١"

٣٤) قل: حقوق الطبع محفوظة على المؤلف، وعلى الناشر؛ ولا تقل: حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ولا للناشر. "ص٩٢"

٣٥) قل: تساهل عليه، وتجاهل عليه؛ ولا تقل: تساهل معه، ولا تجاهل معه. "ص٩٤"

٣٦) قل: ينبغي لك أن تعمل، ولا ينبغي لك أن تكسل، وينبغي لك العمل، ولا ينبغي لك هذا الشيء، وما ينبغي؛ ولا تقل: ينبغي عليك أن تعمل، ولا تقل: ينبغي عليك أن لا تكسل. "ص٩٦"

٣٧) قل: عُمران البلاد؛ ولا تقل: عِمران البلاد. "ص٩٨"

٣٨) قل: نقدَ على فلان قولَه، وانتقد عليه قولَه؛ ولا تقل: نقد فلاناً وانتقده. "ص٩٩"

٣٩) قل: وردت علينا برقية مُفادها كيت؛ ولا تقل: مَفادها---. "ص١٠٠"

٤٠) قل: أعتذر من التقصير، أو الذنب؛ ولا تقل: أعتذر عن التقصير أو الذنب. "ص١٠٠"

٤١) قل: الدين الإسلامي السَّمْح، والديانة الإسلامية السَّمْحة، والرجل السمح، والمرأة السمحة؛ ولا تقل: الديانة السمحاء. "ص١٠٢"

٤٢) قل: بالإضافة إلى الشيء، أي بالنسبة إليه، والقياس عليه؛ ولا تقل: بالإضافة إليه، بمعنى: زيادةً عليه ومضافاً إليه. "ص١٠٤"

٤٣) قل: فلان ذو كفاية في العمل؛ ولا تقل: فلان ذو كفاءة في العمل. "ص١٠٥"

٤٤) قل: وقفت تُجاه فلان، وبإزائه، وقُبالته؛ ولا تقل: وقفت أَمامَه. "ص١٠٦"

٤٥) قل: حاز فلان الشيء؛ ولا تقل: حاز عليه. "ص١٠٧"

٤٦) قل: كشفتُ عن الأمر الخفي خفاءه؛ ولا تقل: كشفت الأمرَ الخفيَّ. "ص١٠٨"

٤٧) قل: رد فلانٌ القولَ؛ ولا تقل: رد على القولِ. "ص١٠٩"

٤٨) قل: صادره على المال، أو استصفى أمواله، أو استنظف أمواله، أو استولى عليها، أو استحوذ عليها، وصادره على السلاح؛ ولا تقل: صادر أمواله وسلاحه. "ص١٠٨-١٠٩"

٤٩) قل: رأيت ذا مساء، وذا صباح؛ ولا تقل: رأيته ذات مساء، وذات صباح. "ص١١١". و انظر كلام الجوهري على كلمة "ذي" في كتابه الصحاح".

٥٠) قل: أمحمد في الدار أم مستأجرها؟ وقل: أمقيم أنت أم مسافر؟ وقل: أأردت هذا أم لم ترده؟؛ ولا تقل: هل محمد في الدار أم مستأجرها؟ ولا تقل: هل مقيم أنت أم مسافر؟ ولا تقل: هل أردت هذا أم لم ترده؟. "ص١١١"

٥١) قل: ذهبا "أو ذهبوا" معاً، وجاءا "أو جاءوا" معاً؛ ولا تقل: ذهبا "أو ذهبوا" سوية، ولا جاءا "أو جاءوا" سوية. "ص١١٢"

٥٢) قل: نُقْطَة ونِقاط، ونُطْفة ونِطاف؛ ولا تقل: نُقاط، ونُطاف. "ص١١٤"

٥٣) قل: كان عمله مَرْضِيّاً، وكانت طريقتُه مَرْضِيَّةً؛ ولا تقل: كان عمله مُرْضِيَاً، وكانت طريقتُه مُرْضِيَة. "ص١١٦"

٥٤) قل: كُسرتْ سن من أسنانه، وإحدى أسنانه مكسورة، وسنه كبيرة، أي متقدم في العمر؛ ولا تقل: أحد أسنانه مكسور، ولا سنه كبير؛ "وذلك لأن السن مؤنثة و----". "ص١١٧"

٥٥) قل: وزع بينهم الجوائز، ووزعها فيهم؛ ولا تقل: وزع عليهم الجوائز، "إذا أردت أنه أعطاهم إياها مفرقة". "ص١٢٠"

٥٦) قل: الهندسة العِمارية، والمهندس المعمار؛ ولا تقل: الهندسة المعمارية، ولا المهندس المعماري. "ص١٢٢"

٥٧) قل: هو رجل أبله، وهي امرأة بلهاء، وهم رجال بُلْهٌ، وهنَّ نساء بُلْهٌ؛ ولا تقل: هم رجالٌ بُلَهاء. "ص١٢٣"

٥٨) قل: توفر عليه؛ ولا تقل: توفر له. "ص١٢٥"

٥٩) قل: الإرواء، والتروية، "لسقي الزرع والغرس"؛ ولا تقل: الرَّي، ولا الرِي، ولا الرِّوى. "ص١٢٧". "وفي "المعجم الوسيط" "٣٨٥/١": "رَوِيَ من الماء ونحوه، "يروَى" رِيّاً، ورِوّى: شَرِبَ وشبع---- أرواه: جعله يروي"".

٦٠) قل: استصحب فلان زوجته في السفر، "أي زوجه"؛ ولا تقل: اصطحب فلان زوجته في السفر. "ص١٢٩"

٦١) . قل: أمره فأطاع أمره، وأذعن له، وائتمر بأمره؛ ولا تقل: انصاع لأمره. "ص١٣٠"

٦٢) قل: ثبَتَ ذلك بدلالة كذا وكذا، وهذا ثابت بدلالة كذا وكذا؛ ولا تقل: بدليل كذا وكذا. "ص١٣٢"

٦٣) قل: الحقوق القبيلية، ؛ ولا تقل: الحقوق القبلية. "ص١٣٣"

٦٤) قل: هو الأمر الرئيس بين الأمور، وهي القضية الرئيسة بين القضايا؛ ولا تقل: الأمر الرئيسي، والقضية الرئيسية. "ص١٣٤"

٦٥) قل: إن هذه الأُمْسِيَّة فريدة بين الأماسي؛ ولا تقل: هذه الأُمْسِيَة "بالتخفيف". "ص١٣٥"

٦٦) قل: هذا الحَمام من حَمام الزاجل، "بالإضافة"، أي الحمام الهوادي، أو الهادي، أو الهدَّى "كالغازي والغُزّى"، وحمام البطائق والمراسلة؛ ولا تقل: من الحمام الزاجل، "على النعت"، "وذلك لأن الزاجل هو الرجل الذي يزجل الحمام----"---"ثم قال عقب شيء ذكره أو نقله": "فإذا أريد حمام المراسلة فهو حمام الزاجل؛ وإذا أريد به الحمام المغني أي الهادل الساجع فهو الحمام الزجِل والزاجل". "ص١٣٦-١٣٧"

٦٧) قل: رأيتهم يتكلم بعضهم مع بعض، إذا كانوا جماعةَ رجال، ورأيتهن تتكلم بعضهن مع بعض، لجماعة النساء؛ ولا تقل: رأيتهم يتكلم أحدهم مع الآخر، للجماعة، ولا رأيتهن تتكلم إحداهن مع الأخرى، للجماعة من النساء. "ص١٣٧"

٦٨) قل: بعثت إليك بكتاب، وبهدية؛ ولا تقل: بعثت إليه كتاباً، وبعثت إليه هدية. "ص١٣٩"

٦٩) قل: أمر مُهم، وقد أهمَّه الأمرُ؛ ولا تقل: أمْر هامٌّ، وقد همَّه الأمرُ. "ص١٤١"

٧٠) قل: فلان فائق، من جماعة فَوَقة وفائقين، كفائزين؛ ولا تقل: متفوق من متفوقين. "ص١٤١"

٧١) . قل: أرصَدَ مبلغاً للعُمران، يرصده، فالمبلغ مُرْصَدٌ للعُمران؛ ولا تقل: رصَد مبلغاً له، فالمبلغ مرصود. "ص١٤٢"

٧٢) قل: ورق ثخين، وشي ثخين؛ ولا تقل: ورق سميك، ولا شيء سميك؛ وذلك لأن السموك هو العلو والسمو والارتفاع؛ فالسميك – على حسبان أنه موجود في اللغة – العالي والرفيع. "ص١٤٨".

٧٣) قل: هذا ردُّ ردٍّ، أو: ردٌّ على رادٍّ، وهذا ردُّ نقدٍ، أو ردٌّ على ناقد؛ ولا تقل: هذا ردٌّ على ردٍّ، ولا: هذا ردٌّ على نقد؛ وذلك لأنك تقول: "رددت الكلام القبيح على صاحبه"، ولا تقول: "رددت على الكلام القبيح"؛ فالكلام هو المردود لا صاحبه؛ فينبغي أن يتعدى الفعل إليه،

٧٤) قل: زوّده زاداً وكتاباً وشيئاً آخر، وتزوّدَ هو زاداً وكتاباً وشيئاً آخر؛ ولا تقل: زوّده بزاد وبكتاب وبشيء "آخر"، ولا: تزود هو بها، إلا في الشعر؛ وذلك لأن الأصل في استعمال "زوّده" و "تزوّده" أن يكونا مقصورين على الزاد، أي على الأصل الذي اشتقا منه، فكانت العرب

إذا قال القائل منهم: زودوه، عُلم منه: اعطوه زاداً؛ ثم تطورت اللغة من الحقيقة إلى المجاز، واختلفت الأزودة، فوجب تمييز نوع الزاد، فقيل: زوّده شيئاً، وتزود هو شيئاً، بنصب الاسمين في الجملتين؛ والدليل على ما قلت هو منقول اللغة----. "ص١٤٩".

٧٥) قل: رجَعت الكتاب إلى صاحبه رجْعاً، فأنا راجع له، وهو مرجوع إليه، والكتاب مرجوع؛ ولا تقل: أرجعت الكتاب إلى صاحبه إرجاعاً؛ إلا في لغة هذيل، وما نحن وهذيل؟ قال الله عز وجل: "فَرَجَعْنَاكَ إِلَى أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ" "طه ٤٠"؛ وقال: "فَإِن رَّجَعَكَ اللّهُ إِلَى طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ" "التوبة ٨٣"؛ "وقال:" "إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ "٨" يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ "٩"" "الطارق"؛ ولم يقل: على إرجاعه؛ وقال: "وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَى رَبِّي إِنَّ لِي عِندَهُ لَلْحُسْنَى" "فصلت ٥٠"؛ ولم يقل: أُرجعتُ؛ والفعل الثلاثي يفضل على الرباعي، "ص١٥٠".

٧٦) قل: استدام فلانٌ الشيءَ فهو "أي الشيء" مستدام؛ ولا تقل: استدام الشيءُ فهو مستديم. "ص١٥٢".

٧٧) قل: المادة الحاديةَ عشْرةَ من القانون، والثانيةَ عشْرةَ من القانون، والثالثةَ عشْرةَ من القانون؛ وهكذا قل، إلى التاسعةَ عشْرةَ من القانون؛ ولا تقل: المادة الحاديةَ عشَرَ، ولا المادة الثانيةَ عشَرَ من

القانون، إلى التاسعةَ عشرَ من القانون. "ص١٥٤".

قل: شيء معَدّ ومعتَدّ ومحْضَر؛ ولا تقل: شيء جاهز؛ فالجاهز إذا عُدَّ مشتقاً من الفعل "جهز" كان معناه إسراع القتل---؛ وقد يكون للجاهز وجه لغوي، إذا استعمل بمعنى "ذي جهاز"، كأن يقال "مطبعة جاهزة" أي ذات جهاز، و"مدفع جاهز" أي ذو جهاز. قياساً على قول العرب "فلان رامح" أي ذو "رمح، وتامر أي ذو" تمر، ودارع أي ذو درع. "ص١٥٦".

٧٨) قل: استند الشيءُ إلى غيره، أو أسندته إليه؛ ولا تقل: استند عليه، أو أسندته عليه؛ وذلك لأن الإسناد والاستناد يقعان على الشيء الثابت، من إحدى الجهات، لا من جهة العلو، فينبغي استعمال "إلى" وترك استعمال "على" لأن "على" تفيد الاستعلاء أي الوقوع على الشيء من أعلى لا من الجانب. "ص١٥٨".

٧٩) قل: فلسطين السليب والبلاد السليبة؛ ولا تقل: فلسطين السليبة؛ وذلك لأن الصفة التي على وزن فعيل بمعنى مفعول إذا بقيت على الوصفية والإفراد، فإنها لا تحتاج إلى علامة تأنيث، بل تبقى مشتركاً فيها المذكر والمؤنث---؛ هذا وعند الجمع يقال: "البلاد السليبة" و"الأخلاق الحميدة"؛ والتاء في السليبة والحميدة هي تاء الجمع، وإن

كانت مشعرة بالتأنيث، فهي كتاء المعتزلة والمارة والنظارة والسابلة والناقلة والجالية والقافلة والأيام المعدودة. "ص١٦٠".

٨٠) قل: تبقيت الشيءَ فهو متبقَّى؛ ولا تقل: تبقى الشيءُ فهو متبقٍّ؛ وقل: هذا المتبقَّى من المال والدنانير؛ ولا تقل: هذا المتبقي، بالياء. "ص١٦١".

٨١) قل: تثبت فلان في الأمر، وينبغي التثبت في ذلك؛ ولا تقل: تثبت فلان من الأمر، ولا تقل: ينبغي التثبت من الأمر---؛ وليس حرف الجر "من" من الحروف الظرفية، فلذلك لا يجوز أن يقال: "تثبت من الأمر"، بمعنى "تثبت فيه"، كما لا يقال: جلس من الكرسي بمعنى "جلس عليه، ولا وقف من التل" بمعنى وقف على التل. "ص١٦١".

٨٢) قل: توفي فلان فهو متوفًّى وتوفيت فهي متوفّاة؛ ولا تقل: فلان متوفٍّ وفلانة متوفِّية. "ص١٦٣"

٨٣) قل: كانت الجَلسة الأولى جِلسةً صاخبة؛ فالجلسة الأولى للعدد، والجلسة الثانية للهيأة؛ ولا تقل: كانت الجِلسة الأولى، ولا تقل أيضاً: كانت جَلسة صاخبة. "ص١٦٣"

٨٤) قل: هذا الكتاب مفيد وإنْ كان صغيراً؛ ولا تقل: هذا الكتاب مفيد وإنْ يكن صغيراً. "ص١٦٣"

٨٥) قل: حصل فلان على الشيء يحصل عليه؛ ولا تقل: حصَلَ عليه ولا حصّل عليه. "ص١٦٤"

٨٦) قل: كان صوته مدَوِّياً، وقد دوّى صوته يدوّي تدوية؛ ولا تقل: كان صوته داوياً، ولا دوى صوته يدْوي. "ص١٦٤"

٨٧) قل: مُدْية، وجمعها مُدَى؛ ولا تقل "أي في جمعها": مُدْي. "ص١٦٥"

٨٨) قل: زعُم فلان يزعُم زعامةً فهو زعيم؛ ولا تقل: تزعم فلان يتزعم تزعماً؛ "الزعامة هي السيادة والرياسة"---أما "تزعَّم" فقد ذكرت كتب اللغة أنه بمعنى "تكذَّب"، ومعنى "تكذّب" تكلف الكذب، أو احترف به---. "ص١٦٥"

٨٩) قل: هذان الشيئان مزدوِجان، والجزآن المزدوِجان؛ ولا تقل: هذان مزدوَجان، ولا الجزء المزدوَج. "ص١٦٥"

٩٠) قل: هذا حقك فإما أن تحفظه، وإما أن تضيعه "بكسر همزة إما"؛ ولا تقل: فأمّا أن تحفظه، وأما أن تضيعه "بفتح الهمزة "من اما"". "ص١٦٦"

٩١) قل: المؤتمرات الآسَويّة والأشكال البَيَضيّة؛ ولا تقل: المؤتمرات الآسيوية والأشكال البيضوية. "ص١٦٧"

٩٢) قل: هو لا يُعنَى بما سوى حاجاته، أو لا يُعنَى بسوى حاجاته، على غير الفصيح، بإدخال الباء على سوى؛ ولا تقل: هو لا يُعنى سوى بحاجاته. "ص١٦٧"

٩٣) قل: سبق أن قلنا ان البرد قارس، كما ان الريح شديدة، ولا بد من أن تتغير، ولا بد أن تتغير؛ ولا تقل: سبق وقلنا، ولا تقل: كما وأن الريح شديدة؛ ولا تقل: ولا بد وأن تتغير؛ وذلك لأن الفعل "سبق" يحتاج إلى فاعل ظاهر أو مؤول. "ص١٦٩"

٩٤) قل: اضطَرَّه الزمان إلى الإذعان، واضطُرَّ هو؛ ولا تقل: اضطَرَّه "لعلها هنا تضبط هكذا: اضطُرَّه" الزمان على "في المطبوعة إلى" ذلك؛ "ولا تقل: اضطَرَّ هو إلى ذلك"، لأن اضطر من الأفعال المتعدية بأنفسها. "ص١٦٩"

٩٥) قل: الدَّأب والديدن والشاكلة والطريقة والسنة والجديلة؛ ولا تقل: الروتين بمعنى الاستمرار على فَعْل فِعْلٍ واحد؛ والروتين كلمة فرنسية لها عدة معان، منها الاستمرار على عمل بعينه، كأنه عادة، وهو المراد هنا، وقد سمت العرب ذلك الدأب والديدن والشأن والهجيرى

والعادة والوتيرة والمذهب والطريقة والشاكلة والسنة؛ وأخفها في هذا المعنى الدأب والشاكلة. "ص١٦٩"

٩٦) قل: اجتمع أمس فلان مع الرئيس فلان؛ ولا تقل: يجتمع فلان مع الرئيس أمس؛ لأن الاجتماع قد جرى أمس، فينبغي أن يستعمل له الفعل الماضي---. "ص١٧١"

٩٧) قل: أصبحنا بخير وتصبحون بخير؛ ولا تقل: أصبحنا على خير، ولا تقل: تصبحون على خير. "ص١٧٢"

٩٨) قل: أهَمِّيَّة الشيء، بتشديد الميم وفتح الهاء؛ ولا تقل: أهْمية الشيء، بتسكين الهاء. "ص١٧٢"

٩٩) قل: هو ثقة من قوم ثقات؛ ولا تقل: من قوم ثقاة؛ فالثقة مصدر "استعمل صفةً، فجمع جمع الأسماء، مثل هبة وهبات، وترة وترات---- ؛ وقولنا "ثقاة" يعني أن مفرده "ثاقي"، نحو قاضي، وهو غير موجود أصلاً. "ص١٧٣"

١٠٠) قل: حُمولة الباخرة ألف طن، بضم الحاء؛ ولا تقل: حَمولة الباخرة، بفتح الحاء. "ص١٧٣"

١٠١) قل: قصد إليه قصداً، وذهب إليه قاصداً، وذهب إليه بلا تلبُّث ولا تمكُّث؛ ولا تقل: ذهب إليه مباشرة؛ فاستعمال "المباشرة" بمعنى القصد، هو من أسوأ "ترجمات" المترجمين الماضين الذين يفتخرون بإتقانهم اللغات الأعجمية كالفرنسية والانكليزية، ولا يُعنَون باللغة العربية تهاوناً بها وزراية عليها؛ ولكن العربية قوية أيِّدة قاهرة؛ وستبقى كذلك أبد الآبدين. "ص١٧٤"

١٠٢) قل: نقص المبلغ ثلاثة أفْلُس، أو أربعة أفلُس، وهلم جراً، إلى عشرة أفلس؛ ولا تقل في الفصيح: ثلاثة فلوس، ولا أربعة فلوس، حتى العشرة؛ لأن الأفلس جمع قلة، وهو من الثلاثة إلى العشرة؛ فإذا زاد المبلغ على ذلك قيل: فلوس؛ "وكذلك القول في الكلمات التي على هذا الوزن أو نحوه، مثل شهر أشهر شهور". "ص١٧٤"

١٠٣) قل: خصم أَلَدّ، وخصوم لُدّ؛ ولا تقل: خصوم أَلِدّاء. "ص١٧٥"

١٠٤) قل: فتحت في الشيء فُتحة "مثل فُرجة وحُفرة وثُلمة"؛ ولا تقل: فتحت في الشيء فَتحة---؛ أما الفَتحة، بفتح الفاء، فهي مصدر المرة، تقول: فتحت الباب فتحة واحدة، وفتحت هذه البلاد قديماً فَتحتين---؛ فقل: ما أوسع هذه الفُتحة، ولا تقل: ما أوسع هذه الفَتحة، يفتح الله عليك باب الصواب. "ص١٧٥"

١٠٥) قل: أقام بسورية من بلاد الشام؛ ولا تقل: أقام بسوريّا ولا سوريا. "ص١٧٦"

١٠٦) قل: هذه مسَوّدة الكتاب لا مبَيَّضته؛ ولا تقل: هذه مُسْوَدّة الكتاب لا مُبْيضته؛ وذلك لأن المسَودة اسم مفعول من سوّد فلان الكتاب أي كتبه، والكتابة تسمى أيضاً تسويداً---. "ص١٧٦"

١٠٧) قل: ابُتليَ فلان بعدو شديد فهو مبتلَى؛ ولا تقل: ابتَلى فلان بعدو شديد فهو مبتلٍ. "ص١٧٧"

١٠٨) قل: فلان شقي من الأشقياء؛ ولا تقل: شقي من الشقاة؛ وذلك لأن الشقي صفة مشبهة من شقي فلان يشقى شقاءاً إذا لم يكن سعيداً ولا رفيغ العيش هنيئه؛ ثم استعملته العامة للعيّار والمفسد واللص والشاطر، لأن أفعاله تؤدي إلى الشقاء، أو شقاء النفس في الآخرة؛ وهو مثال لتطور معاني الألفاظ عند العامة. "ص١٧٧"

١٠٩) قل: هذا الأمر له الأهمية "العظمى"، أو أهميته عظمى الأهميات، بالتعريف؛ ولا تقل: له أهمية عظمى، بالتنكير. "ص١٧٨"

١١٠) قل: الحالة الحاضرة، أو الحال الحاضرة، أو الحالة العارضة، أو الحالة الطارئة، أي غير الدائمة ولا الثابتة؛ ولا تقل:

الحالة الراهنة؛ وذلك لأن الراهنة هي بمعنى الثابتة والدائمة، في الغالب، وبمعنى الحاضرة، نادراً---. "ص١٧٩"

١١١) قل: ما أجملَه، وما أجملَها، وما كان "أجمله، وما كان" أجملَها؛ ولا تقل: كم هو جميل، وكم هي جميلة؛ "فهذان التعبيران" من العبارات المترجمة ترجمة حرفية من اللغات الغربية، ترجمها الذين يحْسنون لغات الأعاجم ولا يحسنون اللغة العربية، تهاوناً بها؛ قاتلهم الله؛ فإنهم لو أرادوا أن يحْسنوها لأحسنوها. "ص١٨٠"

١١٢) قل: أنا واثق بالأمر، ومتثبت فيه، ومتبينٌ له، ومتحقق له، وقد وثقت به، وتثبتُّ فيه، وتبينتُه وتحققتُه؛ ولا تقل: أنا واثق من الأمر، ولا متثبت منه، ولا متحقق منه، ولا وثقت منه، ولا تحققت منه، ولا تثبت منه. "ص١٨٠"

١١٣) قل: أوقات الدِّوام، والمداومة؛ ولا تقل: أوقات الدَّوام. "ص١٨١"

١١٤) قل: يربح فلان ما دام صادق المعاملة؛ ولا تقل: يربح طالما هو صادق. "ص١٨١"

١١٥) قل: هو موظف فشِلٌ وفشيلٌ؛ ولا تقل: هو فاشل. "ص١٨٢"

١١٦) قل: استبدلتُ الشيءَ الجديد بالشيء القديم الذي عندي؛ ولا تقل: استبدلتُ الشيءَ القديمَ الذي عندي بالشيء الجديد، ويجوز وضع كلمة "مكان" موضع الباء البدلية، تقول: "استبدلت دكاناً مكانَ داري"، و"استبدلت مكانَ داري دكاناً"؛ ومنه قوله تعالى في سورة النساء "وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً"، فالزوجة الأولى هي الجديدة، والزوجة الثانية هي المطلقة؛ ويستعمل الفعل "تبدّل " كاستبدل، قال تعالى: "وآتوا اليتامى أموالهم، ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب"، فالخبيث هو الجديد، والطيب هو القديم عندهم. "ص١٨٣"

١١٧) قل: هذا المسابق قد سابق من قبلُ، وهذا المشارك لم يشارك من قبل؛ ولا تقل: هذا المتسابق قد تسابق من قبلُ، ولا: هذا المشترك لم يشترك من قبل. "ص١٨٤"

١١٨) قل: "التقيت فلاناً في المجلس"، وسألتقي أنا وفلان، و"نلتقيهم غداً"، ونلتقي نحن والقادمون، والتقيا هما وأصحابهما؛ ولا تقل: سألتقي فلاناً "إلا عند إرادة الفردية"، و"لا تقل:" سألتقي وإياه، وما أشبه ذلك؛ وقل: نلتقي نحن وأنتم؛ ولا تقل: نلتقي وإياكم. "ص١٨٤"

١١٩) قل: بدأ بالعمل، وشرع في العمل؛ ولا تقل: بدأ في العمل، ولا شرع بالعمل. "ص١٨٥"

١٢٠) قل: رَبَكه الحادث يربكه ربكاً، فالحادث رابك، وهو مربوك؛ ولا تقل: أربكه إرباكاً فالحادث مُربِك وهو مربَك. "ص١٨٦"

١٢١) قل: الأوراق الخضر، والأعلام الصفر؛ ولا تقل: الأوراق الخضراء، والأعلام الصفراء. "ص١٨٧"

١٢٢) قل: هو مصرِّح، "ومصْرِح"، ومن ذوي التصريح، وأهل التصريح، وهو صارح، أو صريح القول، في الأقل؛ ولا تقل: هو صريح، فقط، بهذا المعنى. "ص١٨٨"

١٢٣) قل: هذا فعل شائن يَشينُ صاحبَه شيناً؛ ولا تقل: مُشين يُشين صاحبَه إشانةً. "ص١٨٩"

١٢٤) قل: القنابِل والبراعِم والدراهِم، "بكسر الحرف الرابع أي الحرف الذي قبل آخر الكلمة"؛ ولا تقل: القنابُل والبَراعُم والدراهُم؛ وكذلك تلفظ جميع الجموع التي على هذا الوزن كالخنافِس والزوارِق والبيارِق؛ "قلت: والتراجِم". "ص١٩٠"

١٢٥) قل: شهور كثيرة، وأشهر قليلة؛ ولا تقل: شهور قليلة، وأشهر كثيرة؛ وذلك لأن الشهور جمع تكسير للكثرة، فهو على وزن فُعول، فلا يمكن أن تكون عدته قليلة----؛ ويشمل جمع الكثرة من العشرة "بالأصل الشعرة" إلى ما لا حدَّ له؛ أما الأشهر فهو جمع تكسير للقلة، أي لأدنى العدد؛ وهو من الثلاثة إلى العشرة، فلا يصح وصفه بالكثرة----؛ وهذا من أخص الخصائص في اللغة العربية، أعني أن يقدَّر العدد بلفظ الجمع تقديراً عاماً، ويعلَم أنه قليل أو كثير؛ فقل: شهور كثيرة، وأشهر قليلة، ولا تقل: شهور قليلة وأشهر كثيرة؛ هذا على سبيل التأكيد؛ وإلا فقل: شهور، للكثير، وأشهر، للقليل. "ص١٩٠"

١٢٦) قل: ينبغي لك أن تتروض، ولا تتركِ الروضَ؛ أي ينبغي لك أن تَرُوضَ بدنَك، أو تُروِّضه بأفعال الرياضة المعروفة؛ ولا تقل: ينبغي لك أن تتريض، ولا تتركِ التريض. "ص١٩١"

١٢٧) قل: برَحَ فلان العاصمةَ، يَبْرَحها بَراحاً، بفتح الباء؛ ولا تقل: بارِح فلان العاصمةَ مبارحةً وبِراحاً، بكسر الباء. "ص١٩٢"

١٢٨) قل: استُقِلَّ فلانٌ في طائرة، وركبَ سيارةً"؛ ولا تقل: استقلَّ فلانٌ "طيارةً أو" سيارةً؛ لأنه "يعني استقلها" بمعنى حملها، فيصير

الحامل محمولاً، والناقل منقولاً---؛ وأحسن استعمال لـ"استقل" أن يقال: "استُقِلّ فلان في طائرة، وركب سيارة. "ص١٩٣"

١٢٩) قل: خصصته به، فهو مخصَّص به، وخاص به؛ ولا تقل: خصصته له، ولا هو خاص له. "ص١٩٣"

١٣٠) قل: في هذه الدار خمس حجر، وثلاث غرف، إذا كانت ذات أبيات خمسة على وجه الأرض، وأبيات ثلاثة في الطبقة الأولى؛ ولا تقل: في هذه الدار ثماني غرف؛ وذلك لأن الحجرة غير الغرفة، والغرفة غير الحجرة، ولو كانت كل منهما تسمى بيتاً، تشبيهاً ببيت الشعَر الذي هو الأصل---؛ فالغرفة يجب أن تكون في الطبقة الأولى، والحجرة ينبغي أن تكون مبنية على وجه الأرض. "ص١٩٣"

١٣١) قل: كانوا نحوا من خمسين رجلاً، وزهاء خمسين رجلاً، وقرابة خمسين رجلاً، وكان المبلغ نحواً من ثلاثين ديناراً؛ ولا تقل: كانوا حوالي خمسين رجلاً، ولا كان المبلغ حوالي ثلاثين ديناراً. "ص١٩٤"

١٣٢) قل: ينبغي استجماع الشروط المقتضاة؛ ولا تقل: هي الشروط المقتضِية. "ص١٩٤"

١٣٣) قل: ازدراه يزدريه ازدراءً، أي احتقره احتقاراً؛ ولا تقل: ازدرى به؛ وذلك لأن "ازدراه" بمعنى احتقره وتنقصه، وهو متعدٍ بنفسه إلى

مفعوله؛ كما يقال: عابه وذمه وثلبه؛ فلا حاجة إلى زيادة الباء---؛ وهذا الغلط ليس بحديث، فقد وقع في مثل كلام ابن حجر العسقلاني، في القرن التاسع للهجرة، كما في كتاب "رفع الإصر عن قضاة مصر". "ص٩١٥"

١٣٤) قل: أذعن له، يُذعِن إذعاناً، وخضع له خضوعاً، وأطاعه إطاعةً، وائتمر بأمره "ائتماراً"، وما أشبه ذلك؛ ولا تقل: رضَخ له، بهذا المعنى؛ وذلك لأن "رضخ يرضخ رضخاً" معناه كسر أو حطم، أو أعطى قليلاً من المال، أي كسر من المال، فلا صلة له بالإذعان والطاعة والاستسلام والخضوع والائتمار وما أشبه ذلك. "ص١٩٥"

١٣٥) قل: تسلمت المبلغ وحققت تسلُّمَ المبالغ؛ ولا تقل: استلمت المبلغ، وحققت استلام المبالغ. "ص١٩٦"

١٣٦) قل: آجَرَ دارَه إيجاراً، أي أسكنها غيرَه بأُجْرة؛ ولا تقل: أجَّرها تأجيراً؛ فمعنى "أجَّرها" "وضع" فيها الآجرّ، وهو الذي نسميه الطابوق. هذا لصاحب الدار متولي أمرها. أما الساكن فيها بأجرة فيقول: "استأجرت الدار استئجاراً"، وهو مستأجِر؛ وتقول: "دفعت بدل الاستئجار إلى مؤجر الدار"، أي صاحبها ومتولي أمرها، فهو مؤجر وأنت مستأجر. "ص١٩٩"

١٣٧) قـل: أسـهبَ فـلانٌ في كلامـه، فهـو مسـهِب، أو أُسْـهِب، فهـو مسهَب، وكلامه مسهَبٌ فيه؛ ولا تقل: كلامه مسهَب، بغير جار ومجرور. "ص١٩٩"

١٣٨) قل: أعجبني هذا القَصَصُ، وأعجبتني هذه القِصَص؛ ولا تقل: أعجبتني هـذه القَصَـص---؛ فالقَصـص اسـم مفعـول قـديم بمعنى المقصوص، "فهو مذكر لا مؤنث"؛ وأما القِصص، بكسر القاف، فهي جمع قصـة، بمعنى الخبر والحكاية والروايـة، "وهي مؤنـث"---؛ وتُجمع القِصة على قِصص، كإربة وإِرَب.. "ص٢٠٠"

١٣٩) قل: ينبغي استجماع الشروط المقتضاة؛ ولا تقل: هي الشـروط المقتضية. "ص٢٠١".

١٤٠) قـل: جَـدَب فـلانٌ أعمـالَهم؛ ولا تقـل: شَـجَب فـلانٌ أعمـالَهم. "ص٢٠١"

١٤١) يقـال: أكَّدتُ الأمرَ والوصيةَ والكتـابَ، أُؤكِّده تاكيداً، ووكّدتُها توكيـداً؛ ولا يقـال: أكَّـدتُ على الأمـرِ، وعلى الوصـية، وعلى الكتـاب. "ص٢٠٢"

١٤٢) يقـال: تأكَّد عنـدي الأمرُ، وتـأكَّد عنـدنا الخبرُ، فـالأمر متأكِّد، والخبر متأكِّد؛ ويقـال--- "تأكدتُ الأمـرَ" و "تأكـدتُ الخبرَ"، قيـاسـاً على

قول العرب "تبينتُ الأمرَ" و "تحققتُ الخبرَ" و "تعمدتُ الإعراضَ" و "تحريتُ الحقيقةَ"؛ فما قيس من كلام العرب فهو من كلامهم. ولا يقال: تأكدتُ من الأمرِ، ولا تأكدتُ من الخبر، ولا تأكدتُ من المبلغ. "ص٢٠٢"

١٤٣) يقال: جدَبَ تصريحَ فلانٍ يجدبه جدباً، أي عابه، وجَدَبَ سياسة فلان؛ ولا يقال: شجب تصريحَ فلان وشجب سياسة فلان."ص٢٠٢"

١٤٤) قل: بحثت عنه، فإذا أنا به واقفاً تحت الشجرة؛ ولا تقل: فإذا أنا به واقفٌ تحت الشجرة. "ص٢٠٣"

١٤٥) قل: هي صبورٌ على عملها وفخورٌ به، وهو صبورٌ على عمله وفخورٌ به، وهن فخر وفخائر؛ ولا تقل: هي صبورةٌ على عملها فخورةٌ به. "ص٢٠٤"

١٤٦) قل: شهر جُمادَى الأولى وجُمَادى الآخرة؛ ولا تقل: جَماد الأول، وجَماد الثاني. "ص٢٠٤"

١٤٧) يقال: سِرْنا وإذا نحن برجل يستغيث، وبحثنا عن الشيء واذا به مطروحاً خلف الدار؛ ولا يقال: سرنا وإذا بنا كذا وكذا؛ ولا يقال: بحثنا عنه وإذا به مطروح خلف الدار. والسبب في ذلك أن "إذا"

الفجائية لا يفاجأ بها المتكلم نفسه، فأصل العبارة "سرنا وإذا نحن باصرون برجل يستغيث، أو ظافرون به، أو شاعرون به، أو عاثرون "به"، أو ما أشبه ذلك؛ فكيف يصح أن يقال: "سرنا وإذا بنا شاعرين برجل يستغيث"؟! فالصواب "سرنا وإذا نحن شاعرون برجل يستغيث"، وتحذف كلمة "شاعرون"، فتكون الجملة "وإذا نحن برجل يستغيث"، ويجوز حذف "نحن" فتكون الجملة "وإذا برجل يستغيث"- --. "ص٢٠٥"

١٤٨) يقال: تقدمٌ مطَّرِدٌ، وتعليم مختلِط، وجندي مرتزِق، وشيء مزدوِج؛ ولا يقال: مطَّرَد ولا مختلَط ولا مرتزَق ولا مزدوَج. "ص٢٠٥"

١٤٩) يقال: تقدُّم مطّرِد بالطاء المشددة؛ ولا يقال: مضْطَرِد، بالضاد؛ وذلك لأن المطّرد مشتق من مادة "الطرد"، وهي الطاء والراء والدال، وليس فيها ضاد: فالقائلون "مضطرد"، ليت شعري من أين أتوا بالضاد؟! فليس في العربي "ضرد" حتى ينقل إلى "افتعل" ويكون بالإبدال "اضطرد"، كما هو الحال في "ضرب" الذي اشتق منه "اضطرب" فهو "مضطرب"؛ ولم يجئ في الإبدال المطرِد إبدال الطاء الأول ضاداً. "ص٢٠٥"

١٥٠) يقال: طبيب إخْصائي وأَطِبّاء إخْصائيون؛ ولا يقال: طبيب أَخِصّائيّ، ولا أطبّاء أَخِصّائيون؛ فالإخْصائي منسوب إلى الإخصاء؛ ذكر الفيروزأبادي في "القاموس" أنهم قالوا: "أخصى فلانٌ: إذا تعلم علماً واحداً"؛ فظن واضع الاصطلاح أن "الإخصاء" هو للمدح والتنبيه والتنويه، "أي لأنه دال على التخصص والتبحر في ذلك العلم"، فنسب إليه على صورة "إخْصائي"؛ وهذا النسب مخالف للذوق واللغة---. "ص٢٠٦"

١٥١) قل: متخصص بالعلم، ولا تقل: إخْصائيّ به؛ وذلك أن "الإخْصائي" "قال في الهامش: ومن الناس من يقول "أخِصّائي" على وزن "أحبّائي"، كأنه جمع "خَصيص"، وليس ذلك بصواب في التلفظ؛ فيكون به الغلط مضاعفاً" على وزن الإعدامي، إنما هو منسوب إلى الإخصاء، على وزن "الإعدام"؛ والإخصاء مشتق من "الخصِيّ" أي المَخصيّ؛ قال جار الله الزمخشري في "ربيع الأبرار"، وهو كتاب مشهور: "إن من لا يعلم إلا فناً واحداً من العلم ينبغي أن يسمى "خصيّ العلماء""؛ والسبب في ذلك أن الوقوف على علم واحد عند القدماء كان عجزاً وعيباً. "و"من لفظ "الخصي" المذكور أخذوا الفعل "أخصى يُخصي"، والمصدر "الإخصاء"؛ فمعنى "أخصى فلان" هو: "صار خصياً في العلم"، مثل أثرى أي صار ثرياً، وأفصح بمعنى اصبح فصيحاً.

قال مؤلف "القاموس": "وأخصى: تعلم علماً واحداً"؛ وفي قوله إشارة إلى أنه لم يتقن العلم الواحد؛ ولو كان فيه دلالة على الإتقان لقال: "تعلم علماً واحداً وأتقنه وبرع فيه ومهر فيه وتبحر فيه" وما إلى ذلك؛ فالإخصاء أقرب إلى الذم من المديح "في الأصل التصريح" به. ثم إن قباحة اللفظ تدل على قبح معناه؛ وقد أحسَّ بذلك من اختاره لتأدية معنى "سبيسيا ليسْت" الفرنسية. فاجتنب اسم فاعله القبيح، وهو المُخصي، على وزن المُثري، وأخذ مصدره "الإخصاء"، ونسب إليه، ليغطي على عواره ويستر من شَينه، مع أن العرب تقدم اسم الفاعل والصفة المشبهة على غيرهما في مثل هذا المعنى؛ لذلك قالت: "الرازق والمفسِد والمستقصي"، ولم تقل: "الرزْقي والإفسادي والاستقصائي"؛ وقالت: الشريف، ولم تقل: الشرفي، لتأدية معناه. فأنت ترى أن الإخصائي اسم قبيح في المعنى وغلط في الوضع". انتهى. قلت: "ووجه الغط في وضع المتأخرين إياه لهذا المعنى هو – كما تقدم – أنهم أرادوا به التبحر والاتقان والبراعة في ذلك العلم، وليس هذا معناه عند القدماء، بل هو مشعر بضد تلك المعاني، أعني الاتقان ونحوه". ثم كَتب المؤلف في الهامش ما لفظه: "من أدلتنا على صحة "المتخصص" قولُ القفطي في ترجمة ابن عبد الأعلى المنجم المصري: "وعلي هذا من المتخصصين بعلم النجوم، وله مع هذا أدب وشعر".

١٥٢) يقال: هو رجل بائس، أي شديد الحاجة، وقد بَئِس يبأس بُؤْساً، وجمع البائس المشهور هو بائسون؛ ولا يقال بهذا المعنى: بُؤَساء، لأن البُؤَساء جمع البئيس أي الشجاع؛ فالبؤساء هم الشجعان الأشداء؛ وإطلاق صيغتهم هذه على البائسين من الخطأ المبين الذي لا يجوز التسامح فيه ولا التساهل. "ص٢٠٦".

١٥٣) يقال: هذا الأمر بديهي أو طبيعي، في النسبة إلى البديهة والطبيعة والكنيسة؛ ولا يقال: بَدَهيّ وطَبَعي؛ لأن العرب لم تحذف الياء من أمثال هذه الأسماء إلا إذا كانت من الأعلام المشهورة، كقبيلة ثقيف وعتيك وبجيلة، وجزيرة ابن عمر؛ فقالوا: ثقفي، وعتكي، وبجلي، وجزري. "ص٢٠٦".

١٥٤) قل: هو عالم بذلك، وذو علم، وعليم به، ومتبحر فيه، وذو تبحر، وخبير به، وواسع الاطلاع عليه؛ ولا تقل: له إلمام واسع به، بهذا المعنى؛ وذلك لأن الإلمام هو أدنى المعرفة؛ وهو مأخوذ من قول العرب "ألممتُ بفلان إلماماً"، ويقال أيضاً: "ألممتُ عليه"، وألمّ فلان بالذنب، أي قاربه؛ فالإلمام هو النزول، والزيارة غِبّاً، والمقاربة---؛ وقد أوضح الزمخشري مقدار الإلمام في المعرفة، في "أساس البلاغة" قال: "وألمّ بالأمر: لم يتعمق فيه، وألمَّ بالطعام: لم يسرف في أكله"؛ فالإلمام من ألفاظ القلة والمقاربة؛ ولذلك لا يجوز استعماله للكثرة، ولو كان ذلك

مع الوصف بها؛ وقولنا "إمام واسع" هو كقولنا "شيء قليل كثير"، و "شيء ضيق واسع"؛ وهما من الأقوال المتهافتة. "ص٢٠٨".

١٥٥) قل: ورد علينا كتابٌ، ووردت علينا بضاعةٌ؛ ولا تقل: وردنا كتابٌ، ووردتنا بضاعة. "ص٢١١".

١٥٦) قل: توفرت الشروط في الأمر الفلاني؛ ولا تقل: توافرت الشروط فيه؛ وذلك لأن معنى "توفرتْ" بلغت العد "كذا ولعلها العدد – وهو الأقرب - أو الحد" المطلوب والحال المرادة والحد المعين؛ أما معنى "توافرت" فهو تكاثرت. "ص٢١٣".

١٥٧) قل: جرت مفاوضات دُولية، للمفاوضات التي تكون بين الدول، ولا تقل: جرت مفاوضات دَوْلية، ولا المفاوضات الدَّوْلية "ص٢١٤".

١٥٨) قل: تساهلت على فلان في هذا الأمر، أي لنت له، ولم أتشدد عليه، ولم أُداقّه الحساب، وغمضت "كذا" عنه؛ ولا تقل: تساهلت مع فلان. "ص٢١٧".

المبحث الرابع : من التصويبات اللغوية لشيخنا الشيخ عبدالله العقيل – رحمه الله –

من تقييداتي لتصويبات شيخنا عبدالله العقيل – رحمه الله – :

١٥٩) الفرق بين : فقِه يفقه وفقُه يفقه، أن : فقِه من باب علم يعلم إذا فهم أي مسألة، سواءً أكانت من المسائل الدقيقة أوغير الدقيقة، بينما: فقُه من باب" كرم يكرم، إذا صار الفقه له سجية. كشكول ابن عقيل عن الفقه الإسلامي للزحيلي ص ١٥.

١٦٠) إذن : إذا عملت تكتب بالنون، وإلا فبالألف،

١٦١) لا يقال: شهررجب، لأنه لم يسع، بل يقال: رجب، قال الناظر:

ولا تضف شهراً إلى اسم شهر*** إلا لما أوله الرا فادرِ

واستثن من ذا رجباً فيمتنع *** لأنه فيما رووه ما سُمِع

١٦٢) الفرق بين: كبِروكبُر، قال الشويري: كبِريكبِر كعلم يعلم، يقال للكبيرفي السن، وكبُريكبُر كحسن يحسن" للكبرفي الأجسام والمعاني.

١٦٣) لا يقال: استلم الخطاب، بل تسلمه، لأن استلم بمعنى لمس، ومنه استلام الحجرالأسود، وتسلم بمعنى قبض، ومنه: تسلم الدراهم.

ومن تقييداتي عن شيخنا عبدالله الخنين – حفظه الله -:

١٦٤) يقال: القاضي الأسبق، لا السابق. كما في أغلفة كتبه – حفظه الله -.

١٦٥) ويقال: المسائل القارَّة، لا المستقرَّة. كما في توصيف الأقضية ١/٤٣٠.

١٦٦) ويقال: من حيث الجملة، لا بالجملة. كما في توصيف الأقضية ١/٦٠٤.

المبحث الخامس : نتف من التصويبات اللغوية المتناثرة مما سمعته من المشايخ ووجدت أصله في كتاب: معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة وكتاب: الأخطاء الشائعة، لمحمد العدناني

١٦٧) أثر فيه أو به لا أثر عليه.

١٦٨) أجَرَه الدار، فهو مؤجر، وكذلك: آجره الدار فهو مؤجر، لا أجَّره الدار فهو مؤَجِّر.

١٦٩) أُجرة العامل أو أَجرُه، لا إيجاره.

١٧٠) إيجار الدار لا أجرتها.

١٧١) خذ وقتك، وخذ الطائرة وخذ راحتك كلها من الترجمات الرديئة الخاطئة.

١٧٢) وكذلك إن هذا الأمر، من الترجمات الرديئة، وصوابه: إن الأمر.

١٧٣) بتَّ الأمر لا بت في الأمر.

١٧٤) مبيع أشهر من مُباع، مع أن مُباع مسموعة عن العرب على قلة.

١٧٥) جمادى الأولى والآخرة، لا جماد الأول وجمادى الثاني أو الثانية..

١٧٦) حاز رضى الجميع، لا حاز على رضى الجميع.

١٧٧) احتوى جملة من الشروط، لا: احتوى على جملة من الشروط.

١٧٨) مديرون لا مدراء.

١٧٩) أعضاء رئيسة لا رئيسية.

١٨٠) ترافع الخصمان لا: ترافع الخصم، لأن صيغة الفعل: تفاعل تدل على اثنين.

١٨١) التربية الروحانية لا الروحية.

١٨٢) تساءل الرجلان لا: تساءل الرجل، لأن صيغة الفعل: تفاعل تدل على اثنين.

١٨٣) ينفذ الحكم، لا: يسري الحكم، لأن معنى سرى: مشى ليلا.

١٨٤) شريعة سمحة لا سمحاء.

١٨٥) كتابة مسوَّدة، لا: مسْوَدَّة.

١٨٦) وهو قول: جميع الفقهاء، لا: سائر الفقهاء.

١٨٧) طمس الكلمة، لا: شطبها.

١٨٨) استأجر شَقة، لا : شُقة.

١٨٩) هذا فعل شائل لا: مشين.

١٩٠) صدر الحكم عليه، لا: بحقه.

١٩١) حادث طبعي، لا: طبيعي.

١٩٢) أحواله المالية سيئة، لا: ظروفه المالية سيئة.

١٩٣) يشمل الحالات عامة، لا: عموم الحالات.

١٩٤) استقال رئيسَه العمل، لا: قدم استقالته من العمل.

١٩٥) قوَّم العقار تقويماً، لا: قيَّم العقار تقييما.

١٩٦) تطبق الشروط كافة، لا: كافة الشروط.

١٩٧) كل وبعض معرفتان، فلا يضاف لها أل التعريف على الألإصح.

١٩٨) اشترى الأسهم كلها لا: بأكمها.

١٩٩) مقر الشركة في شارع كذا، لا : الكائن في شارع كذا.

٢٠٠) تعاقد مع المحامي بأجر قدره كذا، لا: مقابل أجر.

٢٠١) مئة لا مائة.

٢٠٢) امتثل الأمر، لا: امتثل للأمر.

٢٠٣) وتطبق الشروط نفسها، لا: نفس الشروط.

٢٠٤) أكمل العمل، لا: أنهى العمل.

٢٠٥) رقم الهُوية، لا: الهَوية.

٢٠٦) يجب عليه تطبيق شروط العقد، لا: يتوجب عليه تطبيق الشروط.

٢٠٧) على الموظف الوجود في العمل، لا: التواجد في العمل، لأن التواجد هو الرقص.

٢٠٨) أدى إليه حقه، لا: أداه حقه.

٢٠٩) فحوى الخطاب، لا: مؤدى الخطاب.

٢١٠) الأبدال، لا البدلات.

٢١١) المادة والفقرة، لا: البند.

٢١٢) تلمذ للشيخ فلان، لا تتلمذ عليه.

٢١٣) جال في الحي، لا: تجول في الحي.

٢١٤) لا يخفى عليه، لا: لا يخفاه.

٢١٥) إذا رغب في أن يفسخ العقد، لا: إذا رغب أن يفسخ العقد.

٢١٦) جدار ثخين، لا سميك.

٢١٧) أي حادث خطر، لا: أي حادث يشكل خطراً.

٢١٨) تكونت اللجنة الشرعية من خمسة أعضاء، لا: تشكلت الهيئة الشرعية من خمسة أعضاء.

٢١٩) هذه الاتفاقية تسد حاجة الطرفين، لا: تغطي حاجة الطرفين.

٢٢٠) اقتصاد البلاد مزدهر، لا: اقتصاديات البلاد مزهرة.

٢٢١) هذا الشرط ملغىً، لا : لاغٍ.

٢٢٢) قام بدور فعال، لا: يلعب دورا فعالا.

٢٢٣) أنعم النظر في المسألة، أو: أمعن النظر في المسألة، لا: تمعن في المسألة.

٢٢٤) اشتراط نقل السلعة لمحله أكثر مناسبة لقواعد الشرع، لا: والأنسب نقل السلعة لمحله.

٢٢٥) خطاب النيات، لا: النوايا.

المبحث السادس : من التصويبات اللغوية للعلامة الشيخ محمد سالم ولد عدود الشنقيطي – رحمه الله –

سمعت في لقاء تلفزيوني على الرابط:

https://www.youtube.com/watch?v=xajwVBd46Mk

يصحح بعض الأخطاء اللغوية، ومما ورد في اللقاء:

٢٢٦) الخَدَمات هي الخلاخل، والخِدْمات جمع خدمة. ويجوز بكسر الخاء والدال على الإتباع، ويجوز بكسر الخاء وفتح الدال تخفيفاً.

قال ابن مالك في الألفية:

والسالم العين الثلاثي اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثا بدا * مختتما بالتاء أو مجردا

وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح، فكلا قد رووا

٢٢٧) نأمُل، ولا تقل نأمَل.

٢٢٨) لا زالت الأخبار تصل، هذا دعاء باستمرار وصول الأخبار. والصواب: ما زالت الأخبار تصل.

٢٢٩) المدراء: صوابه المديرون، ومدير: وزنها: مُفعل، لأن ميمه زائدة، والجمع مفعلين: مديرين.

٢٣٠) النوايا: جمع ناوية، وهي الناقة السمينة، أما النيات فهي جمع نية.

٢٣١) دان، ولا تقل أدان، قال الشاعر:

قال الفند الزماني:

ولم يبقَ سوى العُدوان... دِنّاهم كما دانوا

٢٣٢) الهَوِية: هي البئر التي سقط طيها، فهوت. والنسبة إلى "هو": هُوِّيَّة، بضم الهاء وكسر الواو المسددة، وفتح الياء المشددة، لقول ابن مالك:

وضاعف الثاني من ثنائي،... ثانيه ذو لين كلا ولائي

٢٣٣) تواجد: رقص طرباً، والصواب: اجتمعوا.

٢٣٤) اجتمعوا على قدم وساق، هذا تعبير لا معنى له، فلا يكون الوقوف إلا بقدم وساق.

٢٣٥) مصدر موثوق: الصواب: موثوق به، لأن وثق فعل لازم.

٢٣٦) الحَلْقة: قد تقال في الشعر، والأفصح بسكون اللام.

٢٣٧) لفظة: غير صحيح، والصواب: لفظ: بمعنى ملفوظ، وهو الصوت الخارج من الفم، ويصدق على القليل والكثير، قال الناظم:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم... اسم وفعل ثم حرف الكلم.

١٣"التعبير ب"على التوالي" لا حاجة له.

٢٣٨) الكل والبعض غير فصيح، لأن ال لا تدخل عليها، فهما لازمان للإضافة.

٢٣٩) التُّهْمَة: خطأ، والأفصح: التُّهَمَة: وجمعها تُهَم.

٢٤٠) صَحافة: خطأ، والصواب: صِحافة، لأن المهن وزنها فِعالة، مثل حدادة ونجارة.

٢٤١) البنوك لعبت دورا.... هذا ترجمة ركيكة، واللعب لا يليق أن يمدح به.